جامعة العقيد أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان:علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

كلية الاقتصاد

تخصص: مالية وبنوك

الموضوع

التحوط من مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR وكالة أدرار

من إعداد الطلبة :

- بوحامدي الضاوية
- عبادي سعاد

تحت إشراف الدكتورة :

سيد أعمر زينب

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلوافي محمد	دكتور	جامعة أدرار	رئيسا
سيد أعمر زنب	دكتورة	جامعة أدرار	مشرفة
صديقي عبد الكريم	استاذ	جامعة أدرار	مناقشا

السنةالجامعية: 2016*2017

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا دروب العلم والمعرفة و أعاننا ووفقنا

في إنجاز هذا البحث

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث

وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة سيد أعمر زينب

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا

في إتمام هذا البحث

كما أتقدم بالشكر للأساتذة **أعضاء لجنة المناقشة** الذين وافقوا على

مناقشة هذه المذكرة

وقراءتهم لها وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل أساتذتنا

في مراحل الدراسة وإلى كل من أعاننا وأرشدنا وساندنا

وأطلب من الله أن يثبت أجورهم.

سعاد والضاوية

وإلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار

الذين لم يبخلو علينا بتقديم المعلومات .

الإهداء

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح و يحصل عليه و الأجمل أن يذكر من كان السبب في ذلك.

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من كانت سندي في السراء و الضراء، إلى من حرصت على نشأتي و تربيتي، إلى من غمرتني بحبها و عطفها و حنانها، إلى من يعجز اللسان على الثناء إلى التي الجنة

تحت قدميها أمي الحبيبة الغالية" أطال الله في عمرها.

و إلى من أشعل مصباح دربي و أطف أ ظلمة جيلي و كان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة، إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي و طريقي، إلى من زرع فينا الثقة".

أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى من عشت معهم و ترعرعت بينهم، إخوتي الأعزاء:لطيفة، حليمة، نورة، أمنة، وهيبة وإلى أخواني عبد

المجيد وأبنائه ،عبد الكريم وزوجته و أولاده ،كذلك عبد المجيد وزوجته و أولاده إلى كل من علمني حرفا

طيلة فترة تكويني من التعليم التحضيري إلى الجامعي

أساتذتي الكرام

إلى من جمعتني بهم الحياة الجامعية:

نوال،فاطمة،سميرة وكل الأصدقاء.

سعاد

رقم الجدول	**اسم الجدول**	**الصفحة**
الجدول (01)	تطور العنصر البشري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	59
الجدول (02)	ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار	60
الجدول (03)	التحليل الافقي لمؤشرات ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	61
الجدول (04)	قياس نسبة خطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار	62
الجدول (05)	قياس نسبة الخطر الشهري بالنسبة للقروض وخطر الديون بالنسبة للتحصيلات المتعلقة بالقروض الممنوحة في أطار الوكالة لدعم تشغيل الشباب سنة2016	63

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل (01)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR	52
الشكل (02)	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار	56
الشكل (03)	منحنى قياس الخطر الشهري بالنسبة للقروض الممنوحة في أطار الوكالة المتعلقة بتشغيل الشباب 2016	64
الشكل (04)	قياس خطر الديون بالنسبة للتحصيلات المتعلقة بالقروض الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 2016	65

رقم الملحق	أسم الملحق
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار
02	محضر معاينة
03	اعزار لتسديد الدين
04	استدعاء
05	دراسة حالة قرض الرفيق
06	القروض الاستثمارية في إطار تدابير الدعم (ANSEJ)(CNAC)(ANGEM)
07	قرض الرفيق
08	قرض التحدي
09	وصل التسليم
10	طلب القرض
11	رسالة القبول
12	الاتفاقية النهائية

	الصفحة
ملخص الدراسة	
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة الأشكال والجداول والملاحق	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: إدارة مخاطر السيولة	
المبحث الأول: عموميات حول إدارة السيولة	6
المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة	6
الفرع الأول: مفهوم السيولة	7
الفرع الثاني: أهمية السيولة	7
المطلب الثاني: وظائف وأهداف السيولة	9
الفرع الأول: وطائف السيولة	9
الفرع الثاني: أهداف السيولة	10
المطلب الثالث: مكونات ومصادر السيولة	11
الفرع الأول: مكونات السيولة	11
الفرع الثاني: مصادر السيولة	12
المبحث الثاني: مخاطر السيولة المصرفية	14
المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة وأسبابها	14
الفرع الأول: مفهوم مخاطر السيولة	14
الفرع الثاني: أسباب مخاطر السيولة	16
المطلب الثاني: مبادئ وتقنيات إدارة السيولة المصرفية	16
الفرع الأول: مبادئ إدارة مخاطر السيولة	18
الفرع الثاني: تقنيات إدارة السيولة المصرفية	18
المطلب الثالث: قياس ونسب مخاطر السيولة	20
الفرع الأول: قياس مخاطر السيولة	21
الفرع الثاني: نسب مخاطر السيولة	21
الفصل الثاني: التخطيط والتحوط من مخاطر السيولة	
المبحث الأول: تخطيط السيولة	25

المطلب الأول: استراتيجيات وأساليب تخطيط السيولة	25
الفرع الأول: استراتيجيات تخطيط السيولة	25
الفرع الثاني: أساليب تخطيط السيولة	26
المطلب الثاني: تقدير السيولة	27
المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين السيولة والربحية وكيفية التوازن بينهما	30
المبحث الثاني: التحوط في المؤسسات المالية	33
المطلب الأول: مفهوم التحوط	35
المطلب الثاني: أدوات التحوط في المعاملات المالية	35
الفصل الثالث: دراسة حالة خطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	45
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	45
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	46
المطلب الثالث: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	51
المبحث الثاني: قياس مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
المطلب الأول: الوثائق المطلوبة عند منح القرو ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	55
المطلب الثاني: الأسباب والتدابير الوقائية من خطر السيولة	56
الفرع الأول: أسباب تعرض البنك إلى خطر السيولة	56
الفرع الثاني: التدابير الوقائية والعلاجية التي أستعملها المصرف لمواجهة خطر السيولة	56
المطلب الثالث: قياس نسب السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	57
الفرع الأول: تطور نسب السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	57
الفرع الثاني: قياس نسبة مخاطر السيولة	60
الفرع الثالث: قياس نسبة الخطر الشهري بالنسبة للقرض وخطر الديون بالنسبة للتحصيلات	61
الخاتمة العامة	66

مقدمة عامة

شهدت المؤسسات المصرفية جملة من التطورات كانت نتيجة للابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي ،مما أدى إلى احتدام المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية ،وارتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها،ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها خاصة مخاطر السيولة إلي يعتبر الأداء المصرفي ذا أهمية كبيرة في قياسها بهدف اكتشاف نقاط القوة ،والضعف والبحث عن أسبابها أذا على المصرف أن يعمل على الحد من تأثير هذه المخاطر عن طريق أتباع الأساليب في عملية قياس هذه المخاطر ،و التحوط لها , وذلك بالبحث عن الأساليب الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية ,وتحقيق عوائد مرتفعة للمصرف ،وتتمثل مخاطر السيولة في مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته المالية العاجلة اتجاه عملائه دون تأخير ولذالك إن السيولة تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في البنوك بل هي عصب شريان الذي يمثل الفائض منها أو النقصان تحديا كبير لها ,إذا لم يتم مواجهته بطرق سليمة وفعالة ,قد يؤثر على وجودها واستقرارها مما يستوجب أن تسعى إلى خلق بيئة مصرفية مستقرة ومضبوطة المخاطر من خلال التعرف على طبيعة مخاطر السيولة وأسبابها وقياسها ومؤشراتها وتقدير مدى احتمالية حدوثها والآثار المترتبة عليها وكيفية مواجهتا لتقليل من الخسائر قدر المستطاع.

كما إن التحوط من هذه المخاطر لا يعتبر التخلص منها نهائيا بل الوقاية والاحتماء منها أو توفير الحماية من الخسائر المحتملة الوقوع من خلال وضع استراتيجيات لإدارة السيولة,تشمل رقابة فعالة وهذا ما يحتاج إلى كفاءة عالية لمتابعتها والوصول إلى أفضل النتائج وأحسنها ومن هنا جاءت الإشكالية التالية:

كيف يتم التحوط من مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية ؟

ويتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم السيولة وأهميتها ؟
- ما هي مكونات السيولة ؟
- ما هي مخاطر السيولة وأسبابها وتقنياتها ومبادئها ؟
- ما هي الأساليب والأدوات لإدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية ؟

فرضيات الدراسة:

- إن السيولة هي قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته اتجاه زبائنه
- تتكون السيولة من أصول شبه نقدية وأصول نقدية .
- تظهر مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة .

المنهج المستخدم:

من اجل معالجة هذا الموضوع والوصول إلى نتائج قمنا بتتبع المنهجين التالين :

المنهج الوصفي: فيما يخص الجانب النظري لأنه ملائم لتقدير الحقائق وفهم الموضوع وتحليله من الجانب النظري .

منهج دراسة الحالة: يتعلق بالجانب التطبيقي من اجل إسقاط الدراسة على واقع احد البنوك إلا وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هيكل الدراسة :

لدراسة الموضوع دراسة وافية ,تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول تسبقهم في ذالك مقدمة وتليهم خاتمة, يتناول الفصل الأول: إدارة مخاطر السيولة وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين خصص الأول منه لدراسة مفهوم السيولة وأهميتها ومكوناتها أما المبحث الثاني فقد خصص لمفهوم مخاطر السيولة وأسبابها وتقنياتها ومبادئ إدارتها.

الفصل الثاني: والمعنون بالتخطيط و التحوط من مخاطر السيولة ,فقد تم تقسيمه هو الأخر إلى مبحثين خصص الأول لدراسة تخطيط السيولة ومن وجهة النظر أساليب التخطيط والعلاقة المتبادلة بين السيولة و الربحية و كيفية التوازن بينهما ,في حين خصص المبحث الثاني لدراسة التحوط في المؤسسة المالية مفهومه وأدواته واستراتيجياته .

أما فيما يخص الفصل الثالث و الأخير الذي يحتوي على دراسة الحالة فقد تم إسقاط المعايير الهامة في عملية قياس مخاطر السيولة على احد البنوك و المتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية , حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تعريف البنك وهيكله ومهامه ,إما المبحث الثاني فخصص في تقييم البنك وقدرته على مواجهة مخاطر السيولة .

الصعوبات

ككل الأبحاث والدراسات واجهنا مجموعات من الصعوبات والعراقيل تتمثل أساسا في نقص المراجع المتخصصة بالغة العربية في مجال إدارة السيولة و التحوط من مخاطرها .

وكذا عدم وجود الدعم والمساعدة من طرف البنك ,وكذالك سرية معلومات البنك واستحالة منحها لأشخاص خارج البنك.

الدرسات السابقة

حظي موضوع التحوط من مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية بنصيب من الأبحاث والدراسات التي قدمت في الملتقيات والمؤتمرات ،وهذا نظرا لأهميتها البالغة ،وقد وقع الاختيار على الدراسات السابقة التالية:

الدراسة الأولى:كانت لأحلام بوعبدلي ،حمزة سعيد بعنوان دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة .تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مخاطر السيولة وكيفية التقليل منها وفق تطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة.

الدراسة الثانية: لصاحبها بدر الدين قريشي مصطفى بعنوان التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية ملتقى الخرطوم للمنتجات الإسلامية . الغرض من هذه الدراسة هو التعريف بالمبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية وترسيخ مفاهيم الصيرفة الإسلامية، كما تناولت أنواع المخاطر المصرفية في النظام التقليدي والإسلامي ،وتسلط الضوء على كيفية تجنب هذه المخاطر قدر الإمكان بإنتاج التحوط والأدوات المستخدمة في النظام الإسلامي.

الدراسة الثالثة :دراسة نصر رمضان أحلاسة بعنوان، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة) قدمة هذه الدراسة لنيل ،شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل لسنة ،2013م،1434ه.حيث هدفت هذه الدراسة إلي بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية ،وتحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس وتقدير مخاطر السيولة ,ودور الهيئات الرقابية في متابعة مخاطر السيولة.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية :أمتدت الحدود الزمنية للبحث من 2012 إلى 2016.

الحدود المكانية : تمثلت في دراسة ميدانية عن مصرف(بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار) وذلك لتوفير المعلومات اللازمة والبحث عن المعلومات المتعلقة بالتحوط من مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية.

الحدود البشرية: تمت مع كل من مصلحة التحصيلات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول

إدارة مخاطر السيولة

مقدمة الفصل.

يحظى موضوع السيولة بأهمية بالغة لدي البنوك،وهي قدرة البنك على توفير أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر ،لذلك يمكن أن تواجه خلال نشاطها العديد من المشاكل أهمها مشكلة السيولة التي تنجم من متطلبات السحب الغير متوقعة للودائع من قبل ملاكها ،وهو ما يجعله يبحث عن السيولة لتلبية الاحتياجات، الأمر الذي قد ينتج عنه الاستخدام الغير الصحيح للموارد المتاحة بسبب غياب السيولة ،مما يؤدي بالبنك إلى فقد عدد من زبائنه إذا لم يتم معالجتها في أسرع وقت أو قد يؤدي به إلى الإفلاس.حيث قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم ،وأهمية السيولة ومكوناتها ومصادرها وأهدافها ،والوظائف التي تقوم بها إدارة السيولة ،كما يتناول أهم المخاطر والمبادئ والتقنيات المتبعة لإدارة مخاطر السيولة.

المبحث الأول: عموميات حول إدارة السيولة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة.

الفرع الأول: مفهوم السيولة.

بالرغم من تعدد المفاهيم التي تتناول موضوع السيولة إلا أن جميعها تعطي المعنى نفسه مع وجود بعض الاختلافات التي تنجم عن اختلاف وجهات النظر حول تحديد درجة السيولة.

أولا: تعني السيولة المصرفية احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوت ،وذالك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع ،والسحب من الاعتماد المفتوح للعملاء بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائع تحقق له اكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة ودائعه طلبات السحب دون أدنى تأخير ومن غير إن ينجم عن ذلك ارتباك في عماله .

ثانيا: السيولة هي احتفاظ البنك بج زء من الأصول بإشكال سائلة أو شبه سائلة, بما يتولى مع احتياجات عملاء البنك والتزامه.

السيولة: تعني قدرة البنك الفردي على المواجهة التامة والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما تلبية طلبات المودعين بالسحب من الودائع وأيضا تلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. [1]

ثالثا: تعرف السيولة بشكل عام على أنها: السهولة والكلفة التي يمكن بها للأصل أو الموجود إن يتحول إلى نقد سائل, ويركز هذا التعريف على السهولة التي يتحول بموجبها الموجود إلى نقد سائل , أي هل توجم مشاكل تحول دون أمكانية تحول الأصل إلى نقد سائل أم لا.

السيولة تعني كذلك أنها القدرة على تحول الأصل إلى شكل من أشكال الإنفاق خلال فترة زمنية متغيرة نسبيا وبدون خسائر تذكر.

رابعا: تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية, أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا في غضون فترة قصيرة.[2]

---

[1] محمد سعيد،أنور سلطان , إدارة البنوك ,قسم إدارة الأعمال ,كلية التجارة , جامعة الإسكندرية .دار الجامعة الجديدة , 2005 , ص141 –142 .

[2] عبد الكريم سنجار العيساوي،السيولة الدولية،في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية،الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان 2014م 1435ه،ص،ص16–17.

السيولة مفهومها نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية وأصول سهلة التحويل (أصول شبه نقدية) وبين التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها.

خامسا: السيولة بمعناها العام هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر ي قيمتها المقابلة ليون مستحقة في مواعيدها دون تأخير , وما يتضح من هذا التعريف العام إن السيولة مسالة

ونسبية لها متغيرات , المثير الأول هو أصول سائلة ,المثير الثاني هو تواريخ استحقاق الديون ,وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها في أمكانية سرعة تحويلها إلى نقدية وفي درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف , ومن ناحية أخرى فان الديون تختلف في الحاجة نفسها حسب تاريخ استحقاق كل منها وحسب درجة المخاطرة في عدم دفعها في ميعاد الاستحقاق [1]

والسيولة تعني قدرة الموجودات للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة في القيمة، وتتربع النقود على هرم السيولة لأنها سائلة بالكامل أي أنها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون ولأنفاق وتحافظ على قيمتها.أنها أصل معين لا تتوقف على طبيعة بقدر ما تتوقف على أمكانية تحويله إلى نقد حاضر عند الحاجة إلى ذلك، وهذه الإمكانية تتوقف أساسا على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول.[2]

وعليه يمكن تلخيص مفهوم السيولة في البنوك التجارية كمايلي:

- قدرة البنك على مواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة في مواعيدها وكذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير.

- قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب.

- قدرة المصرف على مواجهة المطلوبات التي تقدم للدفع الفوري.

-قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري ،وذلك من خلال تحويل أي أصل من الاصول إلى نقد سائل وبسرعة وبأقل التكاليف.

الفرع الثاني: أهمية السيولة

تهدف إدارة البنك عند إدارتها للسيولة استجابة للقانون والقواعد والقرارات الصادرة فيما يتعلق بالحدود الدنيا لنسبة الاحتياط والسيولة والاحتياط القانوني حتى لا يقع البنك تحت طائلة عقاب البنك المركزي والتي قد تصل إلى حد منع البنك من التوسع الائتماني حتى يتمكن من إصلاح تلك النسب بالإضافة إلى إشباع حاجات الإقراض خاصة الاحتياجات الموسمية ومواجهة الظروف الطارئة وغير الواردة .

[1] محمد سعيد أنور سلطان,أدارة البنوك, مرجع سبق ذكره ,142.
[2] هيل عجمي جميل الجنابي،النقود والمصرفية والنظرية النقدية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،د ط ، 2009،ص97.

كما تعتبر السيولة ذات أهمية , خاصة في المصارف لا سيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية, حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من والى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال .

بالإضافة إلى صعوبات التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب مصدر الأموال النقدية خارج المصرف مع الأخذ في الاعتبار إن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعر لهذا الانسياب ,و تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال،هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم لسيولة من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف ومن خلال الاقتراض منها وحيث إن مثل هذه الاحتياجات مستمرة ، لذا يجب إن تكون المصارف مستعدة دائما لم واجهة مثل هذه المتطلبات لان مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية:[1]

1.الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته .

2.تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين ,و التأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كما ظهرت

3. تعد مؤشرا ايجابيا لسوق المالية المحللين والمودعين والإدارة .

4.تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

5 تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات

6 تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.[2]

7 تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

وتظهر أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة, فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى ما يلي:

1- تدعيم ثقة مقترضيها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمور.

2- الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرارية هذه الدورة وعدم توقفها.

3- الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الربحية العالية وخاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على القرض.

[1] ناجية عاشور دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية 2013،2014،ص،ص28-29.
[2] ناجية عاشور نفس المرجع ،ص29.

4- مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها فورا.[1]

ومن أهميتها كذلك في كونها تمثل أهمية خاصة لكل من الإدارة الداخلية ،كذلك أيضا الأطراف الأخرى الخارجية مثل المقرضين وحملة الأسهم،ولما كانت التعريفات السابقة للسيولة تكشف عن أنها تمثل أثار ناتجة عن تغيير المواقف المتعلقة بتحركات الأموال ففي هذا الاتجاه تصف الاستراتيجيات المالية إلى تأمين حالة التوازن بين التدفقات الداخلية والتدفقات الخارجية للأموال في الآجال المختلفة .[2]

أهمية السيولة بالنسبة للمصرف: إن المصرف يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات ،وعدم تفويت فرصة استثمارية ،لذلك تظهر أهمية السيولة في:

* أنها تعتبر أمام السوق المالية بمظهر عالي من الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف.

*وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف، أو من البنك المركزي.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف السيولة.

الفرع الأول:وظائف السيولة.

إذا كانت إدارة السيولة بالبنك تعني توليد التدفقات لمواجه الالتزامات والعلاقا ت المالية المتعاقب عليها ,بسعر المناسب في جميع الأوقات وان الحاجة للسيولة تكون بصفة رئيسية لمواجهة سحب الودائع والطلب على القروض فان وظائف السيولة لا تعد وتنحصر في خمسة هي :

الوظيفة الأولى : وتعرف عنصر الثقة أي إتباع البنك للسياسة هجومية في أدارة خصومه من خلال الاتجاه

نحو المؤسسات ذات الجدارة المالية ("كفاية رأس المال،أرباح مستقرة , سيولة ,توفر ضمانات مقدمة) وهي كلها عناصر تعمل على تحديد درجة الثقة التي يمنحها البنك للمؤسسة المقرضة .

---

[2] ياسر عبد طه الشرفاء، دور سلطة النقد الفلسطينية, في أدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني,اليوم الدراسي الذي تقيمه وحدة الدراسات التجارية في الجامعة الإسلامية ,كلية التجارة,الجامعة الإسلامية, 1996م,ص,4.

2السعيد فرحات جمعة،الأداء المالي لمنظمات الأعمال(التحديات الراهنة)،دار مريخ للنشر،د ط،ص 191.

الوظيفة الثانية: وتتمثل ي الجزء المكمل للعلاقة بين البنك والعميل البنوك التجارية تمنح الائتمان, وتوفر السيولة لعملائها.

ومن ثم فهي تقوم بدور حيوي لعمليات صنع القرار داخل تلك المؤسسة, ومن ثم تتحدد تلك العلاقة في ضوء توفير البنك لاحتياجات المالية للعملاء.

الوظيفة الثالثة: تمكين البنك من تجنب عملية البيع الغير مربحة لأصوله بحث عن توفير الأموال اللازمة فيجب بيع الأصول في الوقت المناسب بسعر المناسب، بما يحقق للبنك ربح و يجنبه الخسارة .

الوظيفة الرابعة: وترتكز على معقولية الأسعار كمظهر من مظاهر تحديد إدارة سيولة البنك وذالك من خلال البنوك ذات الميزانية العمومية القوية,التي تمتلك القدرة على توفير الأموال ,الأزمة لتلبية الاحتياجات المالية للمودعين والمقترضين في الأوقات الحرجة(ذات الخطورة العالية).[1]

الوظيفة الخامسة : وتتمثل في كيفية استخدام البنك لعملية الاقتراض من الجهات الحكومية كوسيلة أخيرة لمواجهة أزمات السيولة ويتم ذالك بسعر الإقراض والخصم والذي يكون اقل من أسعار الإقراض بالسوق ,إن ها النوع من الاقتراض يؤدي إلى تواجد الإشراف الحكومي بالبنك وتقليل الثقة بالسوق.

مما سبق يمكن تلخيص وظائف السيولة البنكية في النقاط التالية :

- تمكين البنك من مواجهة التزاماته وتحصيل حقوقه بتواريخها .
- قدرة البنك على مواجهة طلبات القروض .
- إن السيولة الكافية تسمح للبنك بتجنب تسديد بمعدلات فائدة مرتفعة .
- تجنب البيع المرغم (المضطر) للأصول (سندات أو قروض).
- تفادي اللجوء إلى البنك المركزي كمقرض أخير للبنوك التجارية .[2]

الفرع الثاني: أهداف السيولة.

ليس الغرض من أدارة السيولة هو المحافظة على التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة بالنشاط عند حد ثابت, بل قد يحتاج الأمر إلى تنظيم التدفقات الداخلة بالنشاط عن الخارجة منه.

وذلك بغرض توفير قدر من السيولة لمنح مزيد من الاستثمار بالنشاط أو الوفاء بالالتزامات قبل الغير والمصروفات الجارية.

---

[1] ياسر عبد طه الشرفا،مرجع سبق ذكره،ص6.

[2] ياسر عبد طه الشرفا،نفس المرجع،ص7.

والسيولة ليست غاية في حد ذاتها ,إذ أن هناك نقطة توازن يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة أو النقصان فزيادة السيولة عن تلك النقطة قد يدفع الشركة إلى المخاطرة في أعمال لا خير لها بها مع إضعاف الربحية في حالة عدم استخدام الموارد المتاحة ,كما أن انخفاض السيولة قد يؤدي توقف العمليات والتعرض للإفلاس وتجدر الإشارة إلى أن معظم الممارسات المحاسبية التقليدية التي تحكم الموازنة المالية لا تنطبق على إدارة السيولة ,أذان توازن السيولة يختلف عن توازن المركز المالي ,فالسيولة المتوازنة ليست تلك التي تتعادل فيها تدفقات السيولة من وإلى النشاط بل المقصود بها توافر القدرة المالية لدي المشروع أو المنشأة لتلبية الاحتياجات من النقد اللازم لسداد الالتزامات أو مصروفات التشغيل.

وهذا يعني أن جانب الأصول المتداولة في موازنة السيولة لا يمكن أن يتعادل مع جانب الخصوم المتداولة عند أي نقطة زمنية, وذلك بسبب اختلاف توقيتات السداد عن توقيتات التعاقد.[1]

المطلب الثالث:مكونات ومصادر السيولة.

الفرع الأول: مكونات السيولة.

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

أولا) السيولة الحاضرة.

ثانيا)السيولة شبه النقدية.

أولا السيولة الحاضرة: هي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل مايلى:

أ- النقدية بالعملة المصرفية أي المحلية والعملات الأجنبية : وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقدية سائلة من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية, وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البنك ,ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.

ب- ***الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي*** : حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين, ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في خصم الائتمان. هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى ,وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها ويمكن تحديدها إلى لبنك المركزي والحصول على المقابل النقي .

ج- ***الشيكات تحت التحصيل*** : وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك وتحت البنوك نسبة هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وبذلك لا يأخذ في الحسبان

[1] عبد الحميد ألشواربي, محمد ألشواربي,أدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية ،الاسكندرية د ط، ص168.

الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لأخر وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب في مدينة أخرى.[1]

ثانيا:السيولة شبه النقدية :تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يتم تصنيفها أي بيعها ورهنها مثل أذونات الخزينة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية والأسهم والسندات.

وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة فهي تتميز بقص أجل الاستحقاق وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف.[2]

وتتكون السيولة من :

-العملات الورقية والمعدنية (وهي أكثر هذه الأصول سيولة بل هي السيولة ذاتها).

-الودائع الجارية والودائع تحت الطلب لدى البنك التجاري (النقود المصرفية).

-الودائع الآجلة لدى المصارف التجارية.

-الودائع الادخارية بصندوق توفير هيئة البريد.

-شهادات الإيداع التي تصدرها المصارف التجارية المتخصصة.

- أسهم رأس المال في المنشآت وشركات الأعمال.

- الممتلكات العقارية وهي أقل الأصول سيولة.

- الموجودات من الذهب.[3]

الفرع الثاني: مصادر السيولة.

يعتمد البنك في توفير السيولة المطلوبة لممارسة نشاطه على عدة مصادر أهمها:

أولا:الأصول السائلة (سهلة البيع): وتتمثل في أدوات السوق النقدي والأصول قصيرة الأجل التي بلغت الأجل. تتميز هذه الأصول بارتفاع الطلب عليها في السوق ,وثبات معدلات الفائدة عليها,مما يجعلها

[1] مفيدة بوقصة,أهمية تطبيق أدارة السيولة في المؤسسات الخاصة,مذكرة مقدمة لأستكمال متطلبات الماستر أكاديمي,العلوم الاقتصادية,علوم التسيير,علوم تجارية,2011,2010,ص04.

[2] عبد الغفار حنفي, عبد السلام أبو متحف، أدارة ابنوك وتطبيقاتها،الطبعة الأولى 2000م،ص،ص94-95.

[3] مفيدة بوقصة،مرجع سبق ذكره،ص05.

مصدر سيولة مهم ,ويمكن للبنك أن يدرج ضمن قائمة الأصول القابلة للبيع ,حيث كل أصل يكون الطلب عليه في السوق مرتفعا لاسيما سندات الخزينة التي تشكل مصدرا للسيولة.

ثانيا: خطوط القرض ما بين البنوك والبنك المركزي: أن الاقتراض من البنوك التجارية فيما بينها ,ومن البنك المركزي يسمح للبنك بتوفير الأموال الضرورية لضمان السيولة , فيمكن إعادة تمويل البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض,إلا أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الثقة به, وتطبيق نطاق الإشراف به ،كما يمكن توفير السيولة من خلال الاقتراض من البنوك الأجنبية (المراسلة) ,وهي ما تعرف بقروض الدعم , يتم التعامل عليها لسد الاحتياجات التمويلية للبنك بالعملة الصعبة.

ثالثا: الأصول الشبه السائلة : وهي الأصول التي سيحين تاريخ تحصيلها، وتحويلها إلى سيولة فورية تقريبا وتتمثل في:[1]

* أدوات السوق النقدي مثل سندات الخزينة، وشهادات الإيداع التي سيحين تاريخ تحصيلها.

* محفظة القروض وذلك سواء من خلال تحصيلها كلية أو تحصيل أغلبيتها,أو من خلال تحصيل الفوائد المستحقة عليها.

رابعا : قابلية الاقتراض : إن قابلية البنك على الاقتراض وقدرته على رفع مستوى أمواله يتوقف على حجمه وملاءته, ويتم تقييم مستوى الملاءة من طرف المستثمرين من خلال تقييم مستوى, وكثافة المداخل.

تحليل نوعية الأصول ودرجة كفاءة المسيرين فضلا عن تحديد معدل خسارة القرض ,وأهمية رأس المال و بتالي فإن البنك الذي يتمتع بملاءة جيدة سيكون له أقبلا غير محدود على السوق النقدي, حيث أن رأس المال المحدد الوحيد لقروضه.

نستخلص مما تقدم أن السيولة البنكية عبارة عن قدرة البنك على مواجهة التزاماته بتواريخ استحقاقها بما يضمن له القدرة على مواجهة طلبات القروض ,ورغم تنوع مصادر البنك إلا أن قابلية البنك على الاقتراض وقدرته على رفع مستوى أمواله يظل المحدد الرئيسي لسيولته. [2]

[1] حياة نجار,إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل,دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية,أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية,جامعة فرحات عباس، سطيف,2013,2014,ص166.

[2] حياة نجار ,نفس المرجع,ص,167.

المبحث الثاني: مخاطر السيولة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة وأسبابها.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر السيولة.

تعتبر مخاطر السيولة مخاطرة رئيسية ,ويتم في الغالب تعريفها بطرق مختلفة:

أولا: مخاطر السيولة هي النتيجة الطبيعية للمعاملات القياسية فهذه تحدث فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم ويقوم البنك غالبا بجمع موارد قصيرة الأجل, ويقرض على المدى الطويل.

وبالنظر للفجوة الموجودة بين موعدي الاستحقاق, يوجد دائما مخاطر سيولة, وتكلفة سيولة, ويمكن تعريف تكلفة مخاطرة السيولة بأنها أي تكلفة متولدة عن حبس أو تجميد السيولة لفترة عمر القرض.[1]

ثانيا: مخاطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك ي الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية ,ويتم التعرف على سيولة الأموال من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة الأساسية ,وذلك لتلبية احتياجات السيولة وكذلك فأن التزامات البنك قد تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقدية بتكلفة معقولة ,ولهذا حينما يحتاج البنك إلى نقدية فأنه يمكنه بيع الأصول , أو زيادة القروض , وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية ,واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات.

ثالثا: مخاطرة السيولة هي مواجهة صعوبات في تدبير الأموال وأن ترتبط مخاطرة السيولة بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة ومثل هذه القدرة هي في الواقع محصلة نوعين من العوامل هما:

- السيولة السوقية التي تتفاوت بمرور الوقت

[1] مهند حنا, نحولا عيسى, إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية, الطبعة الأولى, دار الراية للنشر والتوزيع, 2010م, 1430ه, ص79.

– سيولة البنك.

إن مخاطر السيولة هي النتيجة الطبيعية للمعاملات القياسية فخذه تحدث فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم ويقوم البنك غالبا بجمع موارد قصيرة الأجل, ويقرض على المدى الطويل، وبالنظر للفجوة الموجودة بين موعدي الاستحقاق.[1]

يوجد دائما مخاطرة سيولة, وتكلفة سيولة, ويمكن تعريف تكلفة مخاطرة السيولة بأنها أي تكلفة متولد عن حبس أو تجميد السيولة لفترة عمر القرض.

رابعا: يظهر هذا النوع من المخاطر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من المصرف التجاري, وبشكل مفاجئ لإدارة المصرف مما يضطر إدارة المصرف إلى بيع بعض من موجودات المصرف خلال فترة قصيرة وبأسعار منخفضة,كما تظهر هذه المخاطرة عندما يمارس عدد كبير من المقترضين حقوقهم في سحب الأموال التي وافق المصرف التجاري وفقا لاتفاقية الاقتراض بسحب مبالغ بحدود معينة .[2]

قد يكون هناك عدد كبير من المقترضين يرغبون بالاستفادة من سحب هذه الأموال خلال مدة زمنية قصيرة مما يؤثر سلبا على سيولة المصرف.

خامسا: تظهر مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة ،أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب ،وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة.[3]

سادسا: مخاطر السيولة هي المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع ،وغيرها من التزامات البنك الأمر الذي يجعل البنك مضطرا لبيع ومجوداته في فترة قصيرة وبأسعار قليلة لمواجهة السحب المفاجئ ،وهي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن صعوبة التي تواجه البنك في الحصول على القيمة بتكلفة معقولة سواء من بيع الموجودات أو الحصول على ودائع جيدة.[4]

سابعا:هي المخاطر التي تواجه البنك في الحصول على النقدية اللازمة لمواجهة التزاماته في تواريخ استحقاقها سواء كان الحصول على هذه النقدية من بيع الأصول أو الحصول على ودائع جديدة.

---

[1] طارق عبد العال حماد ،تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،الدار الجامعية ،د ط،1999،ص72.

[2] مهند حنا نحولا عيسى, مرجع سبق ذكره، ص,79.

[3] اسعد حميد العلي,إدارة المصارف التجارية ,مدخل إدارة المخاطر,جامعة مؤتة,الذاكرة للنشر والتوزيع,الطبعة الأولى, 2013,ص,ص353,352.

[4] صلاح الدين حسن السيسي،الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال ،تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية ،دار الكتاب حديث،د ط، 1432ه،2011م،ص246.

وتعرف هذه المخاطر كذلك بأنها ذلك النوع من المخاطر التي تتعرض له المؤسسات المالية لما تكون أجال لموارده أقصر من أجال الاستحقاق لاستخداماتها (القروض)،وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنها (المودعين) وغير قادرة على الاقتراض من السوق وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها على أن تدفع لهم تعويضات في المستقبل.[1]

أو بعبارة أخرى هي الاختلافات في صافي الدخل القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات ,التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الاصول او الحصول على قروض جديدة.[2]

من خلال هده المفاهيم نستنتج مايلي:

– وجود إطار ملائم لإدارة السيولة مع الأخذ بشكل مفصل وبالإجمال حجم تعرض كل فئة من الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار إلى المخاطر

– الالتزام بتحمل مخاطر السيولة بما يتناسب مع قدرتها على الاستعانة الكافية بأدوات متوقعة مع الشريعة الاسلامية للتخفيف من المخاطر.

الفرع الثاني: أسباب مخاطر السيولة: تنتج مخاطر السيولة عن عدة أسباب أهمها:

* عدم الملائمة الصحيحة بين تواريخ سيولة الأصول واستحقاق الخصوم.

* عدم متابعة الانحرافات بين الموقع والمحقق من الفائض النقدي.

* سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة ,ويصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

* أو بسبب عوامل خارجية كالركود الاقتصادي والأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق رأس المال.

* عدم متابعة كشف السويفت (Swift) الذي يبين وضع الحسابات الجارية للبنك لد البنوك المرسلة فيما يتعلق بالعملة الأجنبية , والآثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة ,وزيادة كلفة الأموال وفقدان الفرصة البديلة وتدني أرباح البنك نتيجة عدم توظيف هذه الأموال.

كما أنه قد تنشأ هذه المخاطر من جانب الألتزمات أومن جانب الأصول أو من بنود خارج الميزانية أو مزيج بينهم على النحو التالي:

[1] عبد الواحد سعيد عمرن،أثر ادارة المخاطر(السيولة –الائتمان ،رأس المال)،على درجة الأمان المصرفي،دراسة تطبيقية على المصرف الوطني التجاري خلال الفترة،2004-2010،العدد30 لسنة2015 ،2015/08/25،ص07.

[2] سمير الخطيب،قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ،دار المعارف الاسكندرية،د ط، 2005،ص104.

1- قد تنشأ من جانب الالتزامات على سبيل المثال،عندما يقوم المودعين بسحب ادعتهم فورا وبشكل مفاجئ مما يتطلب من البنك توفير أموال أضافية خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ.

2- قد تنشأ مخاطر السيولة من الأصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية.[1]

3- قد تنشأ مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية على سبيل المثال ،عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابقة التي تمت الموافقة ليها من قبل البنك ،مما يتطلب أن يقترض البنك أموال إضافية.

كما يمكن أن تتعرض البنوك لهذا النوع من المخاطر نتيجة لأسباب تتعلق بجانب الالتزامات أو لأسباب متعلقة بجانب الأصول:

أ) الأسباب المتعلقة بالالتزامات :وتتمثل في عدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين.

لأنه في الظروف العادية يضع البنك دائما توقعاته لحجم المسحوبات الممكنة وبالتالي يكون قادرا على مواجهة مشكلة السيولة ،وذلك باستخدام الاحتياطي النقدي ،أو باللجوء إلى الاقتراض غير أنه هناك عمليات سحب غير متوقعة أو صعبة التنبؤ بها مما يؤدي إلى عدم مقدرة البنك على مواجهة السيولة.

ب)**الأسباب المتعلقة بجانب الأصول** : وتتمثل في الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته التمويلية ،وتظهر مخاطر السيولة في هذه الحالة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات التمويلية عما توقعه البنك.[2]

المطلب الثاني: تقنيات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة المصرفية.

الفرع الأول:مبادئ إدارة مخاطر السيولة.

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تمتلكها السيولة إلا أنه لم يتم أنشاء إجماع نظري أو عملي حول تقدير السيولة ,لذلك فإن إدارة مخاطر السيولة مازالت محل اهتمام المصرفيين والمتخصصين,ومن أهم هذه المبادئ مايلي:

[1] نصر رمضان أحلاسة, مرجع سبق ذكره,ص58.
[2] سمير الخطيب ،مرجع سبق ذكره، ص105.

1-مبادئ بازل لإدارة مخاطر السيولة: اهتمت لجنة بازل بموضوع إدارة مخاطر السيولة حيث تعرضت من خلالها إلى أهم المبادئ لإدارة مخاطر السيولة والتي تتمحور في:

1 1- ***تطوير بنية إدارة السيولة:***وذلك من خلال:

- إلزام كل بنك بتحديد إستراتيجية لإدارة السيولة.
- موافقة مجلس الإدارة على الإستراتيجية والتأكد من التزام الإدارة العامة بتطبيقها.
- ضرورة توفر هيكل أو هيئة خاصة بمهمة تطبيق الإستراتيجية بفعالية
- تأكد الإدارة العامة من أن إدارة السيولة تتم بشكل سليم وفعال.

1 2- ***قياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافية:*** وذلك من خلال:

- وجود نظام لقياس ومراقبة احتياجات السيولة.
- تقييم تلك الاحتياجات وفق سيناريوهات وفرضيات مختلفة.
- ضرورة مراجعة واختيار الفرضيات باستمرار لتأكد من صحتها.

1-3-***تسيير الدخول إلى السوق:*** من خلال:

- تشجيع إقامة علاقات مع المودعين والسهر على الحفاظ على استمرارها.
- وجوب الاحتفاظ بمستوى مقبول من تنوع الموارد.
- التأكد من سيولة الأصول.

1 4- **إعداد خطة لمواجهة أزمة السيولة** : ويقصد بها التخطيط لتسيير النقص الحاد في سيولة البنك تكوين احتياطي الخزينة باستخدام وسائل عديدة منها على سبيل المثال بيع جزء من أصول قليلة السيولة، الاقتراض طويل الأجل.

1 5- ***إدارة العملة الصعبة:*** وذلك من خلال:

- إدارة سيولة مختلف العملات الأجنبية العامة.
- تحديد حدودها عند مختلف الفترات.

1 6- ***الرقابة الداخلية لإدارة السيولة*** : وفي هذا الإطار نصت تشريعات بازل على ضرورة تبني نظام فعال للرقابة الداخلية ,حيث تعتبر المراجعة المنتظمة والمستمرة للتدقيق الداخلي إحدى مكوناته الأساسية.

1 7- تفعيل دور نشر المعلومات والإفصاح لتحسين مستوى السيول : أن الإفصاح عن المعلومات الملائمة في أوانها من شانه تدعيم وتعزيز تصور الجمهور عن تنظيم البنك وصلابته المالية.

1 8- تفعيل دور الإشراف : على السلطات الرقابية الاطلاع بالمراقبة المستمرة للتأكد من احترام تلك المبادئ تضمنت في مجملها شروطا للإدارة السليمة لمخاطر السيولة حيث نصت بشكل عام على

ضرورة توفر البنوك على إجراءات شاملة لإدارة مخاطر السيولة ,بما في ذلك المراقبة المناسبة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك.

وذلك لتحديدها بدقة وقياسها ومتابعتها والسيطرة عليها ,والاحتفاظ عند اللزوم برأس مال يقابلها من خلال وجود نظم معلومات خاصة بالإدارة والسيطرة المركزية على السيولة ,وتحليل الاحتياجات الصافية للتمويل وتنوع مصادر التمويل والتخطيط للحالات الطارئة .كما يجب على البنوك إدارة أصولها والتزاماتها ,وترتيباتها التقاعدية الخارجة عن الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية ومستوى كاف من الأصول السائلة.

الفرع الثاني: تقنيات إدارة مخاطر السيولة : أن مؤشرات إدارة مخاطر السيولة هي في الأصل مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل ,حيث لا تخرج في مجملها عن المحاور الأساسية التالية:[1]

2-1 وضعية مالية سليمة: أن المؤشر الرئيسي لضمان تفادي ازمة السيولة والمقياس الوحيد الذي يظل مقبول على المدى البعيد ,هو ضرورة تمتع البنك بوضعية مالية سليمة .

2-2- تنويع الموارد : كما هو الحال بالنسبة للقروض, يجب على البنك أن يعمل على تنويع مصادر التمويل ,فلا يجب التركيز على مودع أو مجموعة من العملاء تفاديا لضعف قوة تفاوض البنك ,وما يترتب عليه شح مصادر التمويل وتراجع مستوى توظيفا ته المالية.[2]

2-3-وضع حد للتحويل : أن تحويل الودائع الجارية إلى قروض طويلة الأجل هو النشاط الرئيسي والتقليدي للبنوك التجارية ,وهذه العملية يجب أن تكون محدودة وتخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا,وذلك تفاديا للفجوات التي يمكن أن تحدث بين فترات التحصيل وأجال السحب.

2-4-إعداد سيناريوهات الطوارئ: إن التخطيط لإعداد السيناريوهات المختلفة لمواجهة هذه الأزمات من شأنه أن يقف عند نتائج مختلف الفرضيات الممكنة.وعلى ضوءها تتخذ الإدارة العامة القرارات المناسبة لمواجهة النتائج المعولة,ويتم إعدادها في الخلية المختصة بإدارة الأصول/الخصوم,أما القرارات فتخذ في إطار لجنة المخاطر.

2-5- وضع خطة أستعجالية : أي البحث عن الحلول الملائمة لتفادي الآثار السلبية .علما ان الحلول يتم استنباطها من السيناريوهات التي أعدادها سابقا ,ومن هذه الحلول:

[1] حياة نجار،مرجع سبق ذكره،ص 171

[2] حياة نجار،نفس المرجع،،ص،172.

* **خطوط القرض:** وهي التزامات مبرمة مع الإطراف المتعاملة يتعهد البنك بوضع الأموال تحت تصرف المستفيد عند الحاجة إليها.والغرض منها هو اعتباره كاحتياطي لا يجب اللجوء إليه إلا في حالة أزمة السيولة.

* **الشراء المغلق للسندات:** وهو ما يقصد به التزام مجموعة من البنوك بشراء السندات التي تم إصدارها من طرف مستفيد, وذلك عند عدم وجود من يشتريها في السوق.وتسمى هذه التقنية بضمانة لشراء المغلق للسندات.

* **شراء السيولة:** وتتمثل في اقتراض الأموال على المدى الطويل وإعادة إقراضها لفترة قصيرة, أو من خلال شراء السندات سائلة جدا, وذلك من لقاء تكلفة تزداد قيمتها بزيادة مدة القرض.

* **التوريق:** هي تقنية تسمح للبنك بإعادة بيع جزء من حقوقه للحصول على السيولة اللازمة .فهي عبارة عن تسيير ديناميكي للميزانية.

***التخطيط لتسيير وضعيات الأزمة** : وذلك من خلال تصور ردة فعل السوق وتحضير الحلول الممكنة لمواجهتها.

2-6-المعامل القانوني للسيولة:أصبح يشكل أحد أهم معايير التسيير ,حيث نصت عليه اتفاقية بازل للرقابة المصرفية يجب أن يكون في حدود100% والغرض من احترام هذا المعامل من طرف مؤسسة القرض هو جعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين دون خسائر أو تكاليف عالية [1].

ويعرف هذا المعامل بأنه نسبة بين سيولة أي العناصر السائلة والاستحقاقات, والالتزامات قصيرة الأجل.

عموما فأن معرفة أو قياس درجة السيولة المتوفرة بالبنك وإدارة مخاطر السيولة تتم من خلال عدة سيناريوهات وهي:

السيناريو الأول: ويتعلق بسيولة البنك في الوضعية العادية للنشاط أي أنه يمثل مرجع للتدفقات النقدية المرتبطة بالميزانية خلال النشاط العادي ويطبق عادة في تسيير الودائع من طرف البنك.

السيناريو الثاني: ويتعلق بسيولة البنك في وضعية لازمة,حيث أن هذا السيناريو يستند أساسا لإجراءات قانونية في مجال السيولة ومقاييس رقابة السيولة من طرف المشرفين(وضعية أزمة خاصة بالبنك).

[1] حياة نجار نفس المرجع والصفحة.

السيناريو الثالث: أن إدارة السيولة من خلال هذا السيناريو تكون من خلال التركيز على نوعية القرض،كما أن الحصول على التمويل المناسب يكون بشكل غير متفاوت حسب البنوك,وهذا يتطلب تدخل البنك المركزي لتوفير التمويل ألازم وضمان السيولة الكافية للبنوك التجارية.

أن إدارة سيولة البنك الذي يعاني أزمة مالية داخلية تكون من خلال إعداد تنبؤات منتظمة ودقيقة بمجرد اكتشاف أو توقع عدم كفاية السيولة أو بمجرد مواجهة البنك صعوبات لتغيير الديون أو تمديد أجالها.أما بالنسبة لإدارة سيولة البنك في حالة أزمة عامة للسوق فتكون من خلال إعداد تنبؤات سواء عند تسجيل أي تغيير في الوضعية الاقتصادية, أو عند عدم تحقق الفرضيات (السيناريوهات) المرتبطة بتطور بنود الميزانية في إطار النشاط العادي للبنك.[1]

المطلب الثالث: قياس ونسب مخاطر السيولة.

الفرع الأول: قياس مخاطر السيولة.

إن المنشأة التي تسعى إلى تدعيم وضعيتها تتعرض لمخاطر ارتفاع تكلفة السيولة والتي يمكن أن تتعدى ما حددته المنشأة في تقديرها عند منح القرض ، ويتم قياس مخاطر السيولة باستخدام ما يعرف ب:

1جدول فئات الاستحقاق: يتم في هذا الجدول ترتيب أصول وخصوم البنك حسب المدة المتبقية لتسديد ،ويشير الجدول في لحظة معينة إلى وضعية السيولة كما يمكن أن يظهر عدم التطابق في مواعيد التسديد إن مجد.

2 قياس الهامش: يتمثل في تقييم التأثيرات المختلفة على النتائج الجارية للمنشأة ، وأيضا على تغطية المخاطر المتعلقة بالسيولة ويخص هذا الهامش الفائدة في الأجل القصير.[2]

3 قياس القيمة : يتعلق بقياس أثر تغير تكلفة السيولة على القيمة المالية للمنشأة ،وذلك يجعل القيمة الحالية لذلك الأثر تعادل هامش الفائدة ،ولا يتم قياس الفائدة إلا إذا كان من مقدرة المسير تقييم توجهات سيولة العملاء والتي تخص الموارد لأجل ،القروض المتجددة ،ويعرف قياس القيمة صعوبة في التطبيق خاصة أنه مرتبط بأختيارات لهل اتصال مباشر بسلوك العملاء وبتصرفاتهم.[3]

الفرع الثاني: نسب السيولة

[1] حياة نجار نفس المرجع والصفحة.
[2] طلعت أسعد عبد الحميد،أساسيات إدارة البنوك،د نشر،د ط، 1987،ص89.
[3] طلعت أسعد عبد الحميد،نفس المرجع،ص

تعتبر سيولة كافة الأموال النقدية الموجودة بالبنك والمودعة بالبنوك الأخرى والاستثمار بالأوراق المالية من أسهم وسندات واذونات ،وأوراق تجارية ،والشيكات القابلة للتسييل أي التحويل إلى نقد خلال فترة قصيرة.

01-نسبة الرصيد النقدي: أن الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك ذاتها,والمهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد النقدي لا قيمة،على اعتبار إن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة سيولة البنك ,ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة الرصيد النقدي= (رصيد مودع لدى البنك المركزي+نقدية جاهزة لدى البنك التجاري / على قيمة

اجمالى الوداع + الالتزامات أخرى).

ونرى أن هذه النسبة الأخيرة جديرة بالاستخدام لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ أنه قد لا يعقل أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي ولا تأخذ في الحسبان.فأخذ هذه الأرصدة يدفع أدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة ,واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد بالبنك ومراعاة أن لا تتجاوز هذه النسبة النسب المتعارف عليها.
- ✓ أن المعادلة الأخيرة أخذت في الحسبان وهو ما أغفلته المعادلة السابقة ، والالتزامات الأخرى وهي عبارة عن التزامات تقترب من صفة الودائع وينبغي على البنك الوفاء بها
- ✓ حالا أو في المستقبل القريب مثل ذلك الشيكات ، والحولات واعتمادات دورية مستحقة,ويمكن تحسين الرصيد النقدي من خلال مايلي:
  - إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات.
  - سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء.
  - الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية .
  - زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي وليس عن طريق تجميد الاحتياطات.[1]

02- نسبة السيولة العامة: تعني السيولة العامة قدرة البنك على التحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة, لذالك يتعين دراسة وتحليل موقف العملاء , واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القروض من نسبة السيولة العامة .[2]

[1] عبد الحق بوعتروس،الوجيز في البنوك التجارية ,عمليات تقنيات وتطبيقات,جامعة منشوري، قسنطينة،،دط،دس، ص12.

[2] عبد الغفار حنفي ,أدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندريةند ط،،2002،ص189.

03- معدل احتياطي النقدي القانوني : وهو ذالك الاحتياط الذي يحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي , وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك التجاري , هذه النسبة تحدد بموجب القانون , وبشكل إلزامي من قبل السلطات النقدي ممثلة في البنك المركزي , ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية :

(نسبة الاحتياط النقدي القانوني = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي /قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى) .

حيث إن الالتزامات الأحرى تتمثل في الشيكات ، الحولات , و الاعتمادات المستحقة الدفع وبشكل عام الأرصدة النقدية المستحقة للبنوك الأحرى.[1]

04- نسبة السيولة القانونية: يراقب البنك هذه النسبة أربع مرات في الشهر، والتي تصل في المتوسط 30 %وتحسب وفق للعلاقة الآتية:

(نسبة السيولة القانونية = نقدية وذهب لدى البنك +الأرصدة لدى البنك المركزي +أوراق تجارية لا تتجاوز مدتها90 يوم، وأوراق مالية واستثمارات مقدمة من الدولة+ اذونات الخزانة/أجمالي الودائع بالعملة المصرفية+شيكات وحولات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع +مستحقات البنوك+المبالغ المقترضة من البنك المركزي).

من مكونات بسط النسبة السابقة مايلي :

النقدية بخزينة البنك :وهي الموجودة بخزينة البنك الرئيسي وفروعه لمواجهة طلبات السحب

الأوراق التجارية: يتضمن هذا البند الذي يدخل في حسابات نسبة الأوراق التجارية التي تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر.[2]

الأوراق المالية الحكومية واذونات الخزينة:فهي أكثر سيولة من غيرها (غير الحكومية وتكزن جزء هاما من محفظة الأوراق المالية ,ويمكن خصم أذونات الخزينة من10 أيام سابقة لتاريخ الاستحقاق.

شيكات وأوراق مالية تحت التحصيل:من مكوناتها الشيكات والحولات والسندات المستحقة الدفع

الجزء الغير مغطى من خطابات الضمان: حيث يعتبر ذلك التزاما على البنك قبل الجهات التي صدر لصالحها خطاب الضمان.[3]

---

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص,14.

[2] محمد محمود العجلوني،البنوك الإسلامية(أحكامها،مبادئها ،تطبيقاتها المصرفية)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،دس ،ص،ص358-359.

[3] محمد محمود العجلوني،نفس المرجع،ص359.

خاتمة الفصل.

يهدف هذا الفصل إلى إبراز مفاهيم عامة حول أدارة السيولة من خلال تطرقنا إلى مفهوم السيولة وكيفية أدارة هذه السيولة حيث أنها تنقسم إلى سيولة نقدية وسيولة شبه نقدية فالنقدية تمثل أموال جاهزة تحت الطلب والشبه النقدية تمثل في الأصول التي يتم تصنيفها أي بيعها ورهنها مثل أذونات الخزينة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية والأسهم والسندات ومن جهة أخرى فقد حاولنا التطرق إلى مفهوم مخاطرها،وكذلك تحليلها وقياسها من خلال مؤشراتها والنسب المالية كما تم التعرف في هذا الفصل إلى المبادئ والتقنيات التي تساعد في إدارة مخاطر السيولة المصرفية.

الفصل الثاني

التخطيط والتحوط من مخاطر السيولة في المؤسسات

الفصل الثاني
التخطيط والتحوط من مخاطر السيولة في المؤسسات

مقدمة الفصل

تعتبر المخاطر جزء من نشاط البنك لذلك فإنه من المستحيل تحقيق الربح دون تحمل المخاطر والتحوط منها حيث لا يعتبر الهدف من التحوط هو اجتناب المخاطر وإنما الحد منها والسيطرة عليها وإدارتها ويكون ذلك حسب طبيعة المصارف ،حيث يتم ذلك باستعمال أساليب تخطيط السيولة الذي يكون على مستويين الاول يتعلق بإدارة الاحتياجات القانونية والنقدية الذاتية المطلوبة من جانب المصرف أما الثاني يكون فيتعلق بالتنبؤ باحتياجات المصرف من الأموال خلال الفترات القادمة.

لذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى أساليب تخطيط السيولة ومفاهيم عن التحوط ،وأدواته وصولا إلى العلاقة التبادلية بين السيولة والربحية وكيفية التوازن بينهما.

المبحث الأول:تخطيط السيولة.

لتخطيط السيولة النقدية على مدار السنة المالية ينصح بالتباع الخطوات التالية:

1- تحديد المستحقات النقدية التي يقدر التدفق إلى داخل الشركة بحلول نهابة السنة المالية ،وذلك بناء على خطة المبيعات.

2- تقسيم مجموع المستحقات السنوية المحسوبة في الحظوة السابقة على معدل دوران النقدية، لاستخراج كمية السيولة النقدية التي ستتوافر بالخزينة في نهاية كل دورة سيولة نقدية.

3- تقدير الالتزامات السنوية التي ستترتب على معدلات الإنتاج وتكاليف التسويق المقترحة(بناء على الخطط المقترحة للإنتاج والتسويق).

4- تقسيم مجموع الالتزامات السنوية طبقا لتوقيتات الاستحقاق ،بحيث يلم المدير بالمبالغ الإجمالية المطلوبة في نهاية كل فترة سداد مع الأخذ في الاعتبار أن مل سنة مالية تحتوي على تسع فترات عادية.

5- تقدير ملائمة التدفقات النقدية المتوافرة خلال مرات دوران النقدية لسداد الالتزامات المحتملة في نهاية كل فترة سداد من فترات السداد التسع[1].

المطلب الأول: استراتيجيات وأساليب تخطيط السيولة.

الفرع الأول: استراتيجيات تخطيط السيولة.

المقصود بسيولة الأصل هي مدى سهولة تحويلها إلى نقد سائل بأقل خسارة، وبأقصى سرعة ممكنة، وتتفاوت هذه الأصول في درجة سيولتها, فهناك أصول أكثر سيولة أو أقل من أصول أخرى. أما سيولة المصرف فيقصد بها مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتسديد مدفوعاته عند استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمور خلال الفترات القادمة ,وهناك استراتيجيات محددة تتبعها المصارف في ضل عدد من النظريات في مجال السيولة من أهمها:

* **نظرية القرض التجاري: إن** المصارف في هذه النظرية لا تقوم بمنح قروض لأجل قصير فقط مما يعزز مركز السيولة لدى المصرف هذه القروض يجب أن تكون في مواعد استحقاقها متلائمة أو متماثلة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى المصارف[2].

---

[1] لانس مير،أزمة السيولة وإدارة التدفقات النقدية،القاهرة،يوليو،1999،ص07.

[2] أحلام بوعبدلي ،حمزة عمي سعيد،دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات،المجلد7،العدد100،2-2014،114،ص،ص103-104.

كما تعتبر سيولة المصرف جيدة ما دامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، التي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت.

فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع،وزيادة خطوط الإنتاج، وشراء آلات جديدة.

* **نظرية القدرة على التحول:** تعد هذه النظرية امتدادا للنظرية السابقة من حيث أن الإدارة تدر كأنه يمكن استخدام أي أصل قريب من السيولة لمقابلة سحوبات الودائع.

فيمكن تلبية احتياجات السيولة بكفاءة أذا كان لدي المصرف أوراق مالية قابلة للبيع في السوق قبل استحقاقها.

تقوم هذه النظرية بالأساس على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة فإذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية المالية إلى نقد بوقت مناسب ودونما خسارة مهمة، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.

* **نظرية الدخل المتوقع:** تقترح النظرية أن احتياجات السيولة لدية من خلال الاقتراض من أسواق المال أي زيادة الالتزامات التي عليه،فعندها يحتاج المصرف إلى أموال بشكل فوري،فبإمكانه استخدام أدوات معينة كإصدار شهادات الإيداع والأوراق التجارية وغير ذلك، وينبغي أن تكون إدارة المصرف قادرة علي أدارة هذه الالتزامات بكفاءة.

إذ أنها تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة كل شهر، أو كل شهرين، أو كل أربعة أشهر.

* **نظرية أدارة المطلوبات:** تطور مفهوم إدارة السيولة وأصبح يعرف بأنة استطاعت المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض،أو لمواجهة طلبات المودعين،أي أن هذه النظرية طرحت مفهوم جديد لسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة أصوله[1].

[1] أحلام بوعبدلي ،حمزة عمي سعيد،نفس المرجع،ص104.

الفرع الثاني:أساليب تخطيط السيولة:

1-قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة:

تعكس قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية التصورات المتعلقة بكميات المقبوضات والمدفوعات النقدية وأوقاتها خلال الفترة القائمة وهي تتضمن ثلاثة أقسام رئيسية هي: التدفق النقدي الداخل، التدفق النقدي الخارج, وصافي التدفق النقدي.

2-الموازنة النقدية التقديرية:

تعد الموازنة النقدية التقديرية بعد تجهيز قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة حيث يؤخذ صافي التدفقات النقدية لإدخاله في الموازنة .أن المعلومات النقدية المتعلقة بأي شهر تعتمد على المعلومات النقدية للشهر السابق،كما تعتمد عليها المعلومات بالشهر اللاحق.

ومن أهم فوائد الموازنة النقدية التقديرية :أنها تساعد مدير الائتمان في المصرف على تحديد الفترات الزمنية التي من المتوقع أن يكون لدى المصرف فيها فائض وذلك حتى يمكن التخطيط لاستثماره مسبقا,وكذلك تحديد الفترات الزمنية التي من المتوقع أن يكون لدى المصرف فيها عجز حتى يمكن التخطيط لتدبير الأموال اللازمة لسد هذا العجز.

وفيما يتعلق بموقف السيولة يذكر أن أدارة المصارف تأخذ بعين الاعتبار الأصول التي تعتقد بإمكانية تحويلها إلى نقدية عند الحاجة ,بالإضافة إلى الخصوم التي قد تتطلب نقدية أي تلك التي يحتمل أن تمثل تدفقات نقدية خارجية ,فالأصول تتفاوت فيما بينها من حيث إمكانية تحويلها إلى نقدية فهناك أصول يمكن تحويلها بالكامل إلى نقدية كالقروض,وهناك أصول يمكن تحويل جزء منها إلى نقدية مثل السندات الحكومية.

المطلب الثاني: تقدير السيولة.

يحدد القانون عادة نسبة السيول التي يجب أن يحتفظ بها المصارف على شكل أرصدة نقدية أو أرصدة لدى البنك المركزي

كما أن مركز سيولة المصرف مركز نسبي وعرضه للتغير، فالسيولة يمكن أن تفسر على أنها مقدرة المصرف على احتفاظه في أي وقت مناسب وملائم بين المبالغ المودعة، والمبالغ المسحوبة بالإضافة إلى عدم تفويت إي فرص ممكنة للربح[1].

[1] نصر رمضان أحلاسة، مرجع سبق ذكره،ص49.

والمصرف لا يستطيع بطبيعة الحال أن يتحكم في رغبات الجمهور من حيث السحب والإيداع، لهذا يحاول أن يرتب أصوله ترتيبا يحقق له غرضين هما:

-غرض المحافظة على السيولة

-غرض تحقيق أكبر ربح ممكن

أما بالنسبة لتقديرات نسبة السيولة حسب تعليمات سلطة النقد [1].

المطلب الثالث: العلاقة التبادلية بين السيولة **والربحية وكيفية التوازن بينهما.**

بما إننا قد تطرقنا في الفصل الأول إلى تعريف السيولة ومؤشراتها فهنا ندخل مباشرة إلى تعريف الربحية ومؤشراتها .

الفرع الأول: الربحية

يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ،لتحقيق ذلك فإن عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة، وأن يعمل على تخفيض نفقاته باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية.

فالإيرادات الإجمالية للبنك تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله،أما النفقات الكلية فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على ودائع الأفراد لديه بالإضافة إلى احتمال نشوء خسارة رأسمالية من جراء انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله والقروض التي قد يعجز عن استردادها ،والبنك يسعى إلى أن تكون جميع عملياته مربحة تنطوي على عائد ،وفي بعض الأحيان قد ينظر البنك إلى المدى البعيد فيفضل تقديم تسهيلات إلى المتعاملين معه في عملياته المستقبلية ،وجلب أكبر عدد منهم ،فيستغنى عن الربح العاجل على أن يضمن ربحا في المدى البعيد.

ومن خلال المعطيات المالية للبنك التجاري فإن الجانب الأكبر من مصروفاته هو عبارة عن تكاليف ثابتة تتمثل أساسا في الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع .

وهذا يعني أن أرباح البنك أكثر تأثيرا بالتغير في إيراداته بالمقارنة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى، أي أنه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر ،وقد نذهب إلى أبعد من ذلك ويصل الأمر

إلى تحول أرباح البنك إلى خسائر،وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي إلى زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها[1].

[1] نصر رمضان أحلاسة، نفس المرجع،49.

وتعطي نسبة العائد على حقوق الملكية لمسير البنك معلومات حول قدرة البنك على تحقيق أرباح للمساهمين.

❖ **نسب الربحية:**

جميع رؤوس الأموال عندما تفرز الدخول إلى عالم الأعمال،فأن الهدف الأساسي يكون الحصول على دخل لأمواله المستثمرة أفضل من تلك التي قد يقدمها البنك لهم مقابل إيداع تلك الأموال المهيئة لدخول عالم الأعمال لدى هذا البنك أو ذلك، لاسيما وأن مخاطر إيداع تلك الأموال في البنوك ذات مخاطر منخفضة جدا.

وعند دخول تلك الأموال في عالم الأموال، وكانت المحصلة النهائية الربحية أقل أو مساوية لتك التي يقدمها البنك، فيكون السؤال لماذا المخاطرة أذا؟

فالنتيجة ترى أن الربحية تعني مقدرة المؤسسة على الكسب وتحقيق الربح خلال عملياتها في فترة زمنية محددة.

وهناك العديد من أمثلة نسب الربحية التي يمكن للمحلل المالي القيام بها من أجل إيجاد المؤشرات التي ترد في اهتمام المستثمرين وغيرهم، ومن أمثلة ذلك:

1- معدل العائد على الأموال المستثمرة: وكلما ارتفعت هذه النسبة كان هذا المؤشر إيجابيا، وجدير بالذكر أن هذا المعدل يجب أن لا ينخفض عن مستوى سعر الفائدة في السوق، حيث يعتبر هذا مؤشرا سلبيا، ويكون عندها من الأفضل إيداع هذه الأموال(المستثمرة في المؤسسة) في البنوك أو لدى المستثمرين الآخرين. ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

(صافي الأرباح بعد الضريبة /رأس المال المستثمر×100).

2-هامش الربح: ونعني به نسبة الربح المتحقق(قبل خصم المصاريف الإدارية) من المبيعات وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبرت مؤشرا إيجابيا على الاستثمار ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

(هامش الربح/المبيعات×100).

3- معدل العائد على حقوق الملكية:وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك إيجابيا، والعكس صحيح أيضا ، ويمكن حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

(صافي الأرباح بعد الضرائب / حقوق الملكية×100).

وفي حالة وجود أسهم ممتازة،فيمكن تحديد معدل العائد على حقوق الملكية بالنسبة للمساهمين العادين وفق المعادلة التالية:[2].

---

[1] نصر رمضان أحلاسة،نفس المرجع،ص50.

[2] نعيم نمر داوود،التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية،دار البداية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2012م/1433ه،ص،ص52-59.

(معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضريبة– توزيعات حقوق المساهمين/متوسط حقوق المساهمين)

04 – مضاعف الرفع المالي: ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية:

(مضعف الرفع المالي= متوسط جملة الأصول/متوسط جملة حقوق المساهمين)

05 (نسبة العائد على الأصول:صافي الدخل/صافي المبيعات× صافي المبيعات /متوسط الأصول×متوسط الأصول/متوسط الملكيات).

06 العائد على الموجودات:ونسبة العائد على الموجودات تعني صافي الربح إلى مجموع الموجودات الظاهرة في الميزانية العمومية وتأتي ضمن المعادلة التالية:

(صافي الأرباح بعد الضرائب/مجموع الموجودات ×100).

07 نسبة ربحية المبيعات: وهذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات ومن خلال المعادلة التالية:

(نسبة ربحية المبيعات= صافي الأرباح بعد الضريبة/صافي المبيعات).

08 معدل ربحية السهم:ما يهم المستثمرون وحملة الأسهم هو العائد(الربحية) على الاستثمار أو على السهم كلما كان ذلك مؤشرا إيجابيا على كفاءة المؤسسة.فيمكن إيجاد معدل ربحية السهم من خلال المعادلة التالية:

(معدل ربحية السهم= الأرباح الموزعة /عدد الأسهم)[1].

الفرع الثاني: العلاقة التبادلية بين الربحية والسيولة وكيفية التوازن بينهما

يمكن القول أنه كلما زادت سيولة الأصل كلما قل العائد أو الربح الذي يحققه وبالعكس كلما انخفضت سيولة الأصل كلما أرتفع عائده.

ومن هذا يتضح أن البنك التجاري بتنازعه في اختبار أصوله عاملان هما عامل السيولة وعامل الربحية.

فالسيولة قد تفوت على البنك فرص الربح وبالعكس فأن التمادي في زيادة الأرباح قد يعرض المركز المالي للبنك للخطر.

أذن فالسيولة والربحية قوتان تسيران في اتجاهين متضادين,فزيادة الربحية تكون على حساب السيولة ,وبالعكس فإن زيادة السيولة تكون على حساب الربحية ,وتتمثل السياسة الرشيدة في التوفيق بين السعي لتحقيق الربحية وبين اعتبار السيولة.

[1] نعيم نمر داوود، نفس المرجع،ص، ص52–59.

و بمعنى أخر البحث في كيفية موازنة البنك بين اعتبارات السيولة واعتبارات الربح للمحافظة على سلامة المركز المالي للبنك ويطلق عليه الاقتصاديون اصطلاح (يسار البنك)والذي يمكن التعبير عنه بالمعادلة الحسابية التالية:[1]

(يسار البنك= القيمة الفعلية للأصول/الالتزامات اتجاه الغير).

أذا كان الناتج واحد صحيح أو أكثر فهذا يعني أن مركز البنك سليم والعكس فإن انخفاض الناتج عن الواحد الصحيح يكون دليلا على عدم سلامة المركز المالي للبنك ,ويترتب على ضعف المركز المالي للبنك تهافت الإفراد على السحوبات ,وأن كان هذا الأمر مفاجئا بالنسبة للبنك يؤدي الأمر إلى إفلاسه.[2]

كما أن السيولة والربحية لا يجتمعان إلا في أضيق الحدود،فالنقدية التي في صندوق المصرف هي أكثر أصول المنشأة لا أرباح لها، والآلات والمباني أقل أصول المنشأة سيولة لكنها هي أساس التشغيل وجني الأرباح التي تعود للمصرف فإن أصول أي مصرف تحقق أرباحا بدرجات متفاوتة تتناسب عكسيا مع سيولتها ،فالمدير المالي الذي يهدف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة في إدارة السيولة،الأولى تعظيم القيمة السوقية لثروة المالك المالي،والثانية المحافظة على سيولة المصرف ،وعدم وقوعها في أي عسر مالي. لكن تحقيق الربح ليس لوحده كافيا لعدم وقوع الشركة في عسر مالي نتيجة نقص السيولة.والموازنة بين السيولة والربحية طورت العديد من المداخل لإدارة الموجودات منها:

- **طريقة مجمع الأموال** :ينظر إلى هذه الطريقة ككم واحد يجرى استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع ,تعطى الّأولوية عند ترتيب أولويات توظيفاتها عناية خاصة لعنصري السيولة والربحية.
- **طريقة تخصيص الموارد** : يتم في هذه الطريقة التمييز بين الأموال على أساس مصادرها, طبيعة المصدر والاستعمالات الملائمة له تقوم فكرتها على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية، تفترض هذه الطريقة أن كمية السيولة مرتبطة بالمصدر الذي جاءت منه الأموال.
- **المدخل العلمي** : يتم من خلال هذه الطريقة استعمال أساليب ومعادلات رياضية متقدمة لتحليل العلاقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل وتتطلب الطريقة العلمية لإدارة الأصول تحديد الهدف من أدارة الأصل وتحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق والتعرف على كيفية توزيع أصوله بين مختلف البنود مقارنة مع الصناعة.

كما يهدف المسير المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة وكذا الملائمة بين هدفي توفير السيولة وتحسين الربحية ،وتتحقق ربحية المؤسسة من خلال الكفاءة في استغلال أصول وموارد المؤسسة ،بينما السيولة فتتحقق من

[1] سيام الحجازي الاقتصاد النقدي والمصرفي, دار المنهل اللبناني, الطبعة الثانية، 2009 م،1430ه، ص،178

[2] سيام الحجازي ،نفس المرجع،ص179.

خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال العامل،وفي قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل قصير الأجل وطويل الأجل..

فالسيولة ضرورية لوفاء المؤسسة بالتزاماتها وتفادي مشكلة خطر الإفلاس والتصفية إن لم تتوفر السيولة ولو لفترة قصيرة وفي نفس الوقت ،فأن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة توظيف المؤسسة لجزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد منخفضة. [1]

والربحية ضرورية لقدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار، لأن الخسارة المستمرة ستؤدي إلى تلاشي حقوق المساهمين وبدء التهديد لحقوق الدائنين وهو أمر غير مقبول منهم ،وستؤدي بهم إلى التوقف عن مد المؤسسة بأي تمويل جديد و العمل على تقليص التمويل، ولتحقيق الربحية تسعى المؤسسات لتوظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الأمر الذي ستعارض بشكل عام مع تدفق السيولة.

ويمكن القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان ،لذا يجب على الإدارة المالية للمؤسسة إعطاء عناية خاصة للموازنة بين هذين الأمرين لأثار السلبية الكبيرة الممكن أن تنشأ عن عدم الموازنة بينهما ،وذلك من خلال مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة حتى لا تكون هناك سيولة زائدة،وفي نفس الوقت عليها أن تواجه استثماراتها إلى الغايات الأساسية التي قامت المنشأة من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة.

ومن المناسب الإشارة بنا إلى أنه ليس هناك تلازم دائم بين السيولة والربحية ،إذ قد يتحققان معا فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة وسيولتها جيدة،أو تتحقق إحداهما دون الأخرى فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة ،ومع ذلك قد تعاني من أزمة سيولة ،واعكس قد يكون صحيحا.[2]

وهنا يثار التساؤل عن العلاقة بين السيولة والربحية هل هي علاقة عكسية أم طردية ولكن الإجابة على السؤال تتطلب احتساب كل من نسبة السيولة ونسب الربحية عن عدة سنوات واحتساب معامل الارتباط الإحصائي

ولكن يمكن القول بأن وجود علاقة ارتباط عكسية بينهما أذا تم قياس السيولة باستخدام النسب النقدية ،حيث أنه كلما زادت نسبة السيولة النقدية ينعكس على انخفاض الربحية مقاس بالعائد على الأصول.

إذا تم قياس السيولة للمنشاة كمشروع الأرباح ذات جودة عالية فإنه يمكن إن تجد علاقة طردية بين السيولة والربحية.

---

[1] نصر رمضان أحلاسة،مرجع سبق ذكره،،ص50.

[2] رمضان مريزيق،تأثير نسب الربحيةونسب السيولة على القيمة السوقية للمؤسسة المسعرة،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي ،علوم اقتصادي،علوم التسيير،علوم تجارية،شبعة العلوم الماليةونجارية،2013،2014ص،ص،6،7.

أما كانت الأرباح مرتفعة ولكنها نتيجة الزيادة الكبيرة في المبيعات الآجلة فإنها تؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية وبالتي وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية[1].

المبحث الثاني: التحوط في المؤسسات المالية.

المطلب الأول: مفهوم التحوط.

أولا : التحوط يراد به عموما الوقاية والاحتماء من المخاطر وهذا المعنى يتفق مع مقاصد التشريع في حفظ المال ,وتجنب إضاعته أو إتلافه .فليس هناك إشكالية من حيث الهدف ,ولكن الإشكالية تكمن في الوسائل المتسعة لتحوط ، فالتحوط يكون مقبولا طالما كان معترف بنشاط الحقيق المورد للثروة [2].

ثانيا: هو من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض واستقراض العمولات المختلفة وعقود تجارية لشراء والبيع .

ثالثا: يعد التحوط من الاستراتيجيات الأساسية في إدارة المخاطر ولكون تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تكون دقيقة بعد أخرى فهي اكبر من أن تعوض بالتنويع ، وعليه تتخذ الشركات العاملة في المجال الدولي ترتيبات مالية جديدة ومبتكرة لإدارة مخاطرها غير القابلة للتنويع. ويمثل التحوط احد الأدوات المستخدمة في تقليل وتحييد المخاطر السوقية والتي تمثل تحديا لأحد المبادئ الأساسية التي جاء ت بها نظرية المحفظة الحديثة والمتمثلة في عدم إمكانية تخفيض المخاطر السوقي

وقد عرف التحوط بشكل عام على انه توفير الحماية من الخسائر المحتملة، وفي الأسواق المالية يرتكز التحوط على النشاط المتخذ للحد من المخاطر السوقية أو تقليلها والتخلص من الخسائر الناشئة من تقلبات الأسعار.

فالتحوط هو اتخاذ مركزين مختلفين بحيث إن الخسائر المتحققة لأحد المراكز ينبغي أن توازن أرباح المركز الآخر ، والذي يعني الدخول في صفقة معاكسة لصفقة السوق النقدي لغرض تقليل مخاطر

[1] وجدي حامد حجازي،تخطيط وإدارة السيولة النقدية ،دار التعليم الجامعي للطباعة والتوزيع،د ط، 2010،ص،ص196-203

[2] أ حمد شعبان محمد علي ،الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ,دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع , 2014,ص148.

الخسائر المالية الناشئة من التغير في الأسعار و تدنيه تكاليف إدارة الأعمال ، حيث يمكن من خلال التحوط تجنب المفاجآت غير المرغوبة الناشئة من التحركات السوقية غير المواتية.[1]

التحوط لغةً: يستخدم للدلالة على تحييد المخاطر وتقليصها ونقلها و إدارتها، وهناك من يفرق بين التحوط والتأمين،بأن التحوط هو تقليص الخسارة من خلال التنازل عن إمكانية الربح ، أما التأمين فهو دفع ثمن لتجنب الخسارة مع الاحتفاظ بإمكانية الربح التحوط بهذا المعنى هو تجنب المخاطر قدر الإمكان، .وعليه فإن التحوط يكون مقبولاً إذا ما أقترن بالنشاط الحقيقي وبذلك يمكن تحقيق ايجابيات توزيع المخاطر دون الوقوع في سلبيات المجازفة.[2]

رابعا: ويعرف التحوط بأنه تبني الإجراءات والترتيبات واختيار الطرق الكفيلة بتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى مع المحافظة على احتمالات جيدة للعائد على الاستثمار.

ومن معانيه كذلك هو إستراتيجية الغرض منها التخلص أو إلغاء المخاطر التي تكون خارج نطاق النشاط الرئيسي أو خارج مجال الاستثمار المستهدف.[3]

خامسا: التحوط :هو حماية المركز المالي المفتوح وليس بإنهائه بل بتحديد الخسارة أو الربح بواسطة فتح مركز مالي معاكس للاتجاه الأولي ,بحيث تكون قيمة الخسارة أو الربح الموقوفة مساوية للفرق ألسعري ما بين العملتين .[4]

سادسا: يرى بعض الباحثين أن التحوط في المعولات المالية يعنى به: موقف يتخذ في سوق معين للتعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار في سوق أخر بهدف تقليل التعرض للمخاطر الغير مرغوب فيها.

ويرى البعض الأخر أن التحوط المالي هو: مصطلح يستخدم للدالة على تحييد المخاطر وتقليصها ومن ثم فقد عرف التحوط بأنه الوقاية والاحتماء من المخاطر.

وكما يعرفه البعض الأخر بأنه الإجراءات التي تتخذ لحماية المال من التقلب الغير متوقع وغير المرغوب للعائد.

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: وسيلة تقليل مخاطر مالية لطلب مركز في أحدى الأدوات يعوض منها جزئيا أو كليا مخاطرة تقترن بمركز أخر.

ونميل إلى اختيار التعريف الأخير لكونه يشتمل على:

* أن التحوط وسيلة وليس غاية في حد ذاته.
* أن التحوط وسيلة لتقليل المخاطر في المعاملات المالية.

---

[1] هاني جزاع ارتيمية وسامر محمد عكور ,إدارة الخطر والتامين _منظور إداري كمي إسلامي _ط1,دار الحامد ,الأردن ,ص32.

[2] بدر الدين قريشي مصطفى،التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية ،ملتقى الخرطوم للمنتجات الإسلامية،النسخة الرابعة، 5-6أفريل،2012،ص18.

[3] محمد علي القري،أليات التحوط في العمليات المالية الإسلامية،المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية،هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،جامعة المالك عبد العزيز-جدة،ص01.

[4] رائد محمود أبو طربوش،الاحتيال والبورصة العالمية،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى،2010م/1431ه،ص24.

* أن التحوط يكون باتخاذ مراكز عكسية في أدوات المشتقات المالية ،فإن كان مركزه في الأولى بائعا ،كان مركزه في الثانية مشتريا.[1]

وما يمكن استنتاجه هو أن البنك يعتمد في التعامل مع السيولة بحذر لان زيادتها بشكل كبير يؤدي إلى انخفاض توظيف الأموال ،وكذلك نقصها يؤدي إلى مشاكل العسر المالي وعدم القدرة على مواجهة المتطلبات المالية.

أهمية التحوط

تظهر أهمية التحوط في المعاملات المالية في تقليل حجم المخاطر في الاستثمارات ،أو تحييدها أو الوقاية منها بالكلية ،وأخيرا التعويض عنه .

ومعنى ذلك أن التحوط لا يقتصر في معناه على إلغاء المخاطر و أنما يعمل على توزيعها بين أطراف المعاملة إن أمكن ،وربما إلى أطراف أخرى ، ومن الاصوب أن يكون هدف التحوط الاحتماء والوقاية من المخاطر أو في حده الأدنى تحييد المخاطر وتقليلها،إذ هو بهذا المعنى يكون أقرب إلى القبول.

المطلب الثاني:أدوات التحوط في المعاملات المالية.

أولا:التحوط في المؤسسات المالية النقدية:المشتقات هي أدوات تعتمد قيمتها على قيمة شيء أخر ،وتعتبر في المؤسسات التقليدية وسيلة لإدارة المخاطر لا لتخفيف من أثارها وكذلك مصدرنا للدخل وتشمل(عقود الخيارات،وعقود المستقبليات,وعقود أجلة،وعقود المبادلات أو المقايضات)،ولكن أكثر أنواع المشتقات تداولا في الأسواق المالية ثلاثة هي:

01-المستقبليات:وهي عقود تسليم كميات محددة معيارية مع سلع يتم الانجاز بها في السوق المنظمة في زمن مستقبلي متفق عليه.

02- الخيارات: وهي إعطاء الحق بالبيع أو الشراء بسعر محدد لأحد طرفي العقد دون إلزامه بالتنفيذ.

03- المقايضة: وهي أتفاق لتبادل مجموعة تدفقات نقدية في المستقبل وفق شروط محددة ومن ذلك مقايضة أسعار الفائدة وتبادل مشتقات التمويل ،وما يدعى أيضا بتبادل مخاطر التمويل.

ثانيا:التحوط في المؤسسات المالية: والواقع أن معظم المشتقات المالية أن لم يكن جميعها تم الأنفاق على عدم شرعيتها وعدم جواز قيام المؤسسات بها ، وقد أوجدت المؤسسات الأخرى وسائل قد تشكل بدائل مقبولة إلى حد ما من ذلك:

[1] حسين علي محمد منازع،مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع فقه الاقتصاد الإسلامي،خلال الفترة من 26-27-2016م،ص،ص5-6.

* **التحوط الاقتصادي**: يراد به أساليب التحوط التي لا تتطلب الدخول في ترتيبات تقاعدية مع أطراف أخرى فهو تحوط منفرد يقوم به الشخص الراغب في اجتناب المخاطر وأبرز هذه الأساليب وأقدمها هو تنويع الأصول الاستثمارية.

* **التحوط التعاوني**: يشمل الجانب التعاوني وهو قائم على علاقة تبادلية لا تهدف للربح كما هو الحال في التأمين التعاوني.

* **معالجات للمخاطر التعاقدية**: للعقد أهمية كبيرة في المعاملات المصرفية، فالقاعدة أن العقد شريعة للمتعاقدين طبعا فيما لا يخالف المبادئ الملزمة، ولهذا كان على المؤسسات صياغة عقودها مع المتعاملين معها بدقة وروية، واحتراف بالإضافة إلى أن اختيار صيغة التعاقد لعملية ما يؤثر تأثيرا فعلا على إدارة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن العملية المذكورة [1].

ومن الممكن تضمن العقود بعض البنود المشروعة التي تخفف من المخاطر المحتملة

على إدارة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن العملية المذكورة ، ومن الممكن تضمين العقود بعض البنود المشروعة التي تخفف من المخاطر المحتملة.

لتحوط من مخاطر السيولة : يمكن أعداد وتنفيذ سياسات لإدارة السيولة وتشمل على الأتي:

- وضع إستراتيجية لإدارة السيولة تشمل رقابة فعالة من مجلس الإدارة العليا .
- إعداد وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة وإعداد تقارير عنها.
- بناء نظم واقية لمراقبة التعرض لمخاطر السيولة وإعداد تقارير عنها بصورة دورية.
- تنويع مصادر الأموال والحصول على احتياجات من التمويل الخارجي وعمل ترتيبات مع المؤسسات.
- التركيز على الموجودات المتداولة والسائلة والاحتفاظ بأوراق مالية سهلة التسييل في السوق الثانوية.[2]

المطلب الثالث:استراتيجيات التحوط في المؤسسات المصرفية.

إن الهدف الأساسي من عملية التحوط هو إدارة المخاطر والتحكم فيها ،ويكون ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب التي تتركز في مجملها على التنويع في الأصول المالية،أو نقل المخاطر إلى أطراف أخرى من خلال الاستثمار في منتجات مبتكرة لهذا الغرض ، أو عن طريق اجتناب هذه المخاطر كلية كما هو معمول به في التأمين.

[1] بدر الدين قريشي مصطفى،مرجع سبق ذكره،ص18.
[2] بدر الدين قريشي مصطفى،نفس المرجع،ص 19.

أولا _ الإستراتيجية الأولى: التأمين: يقوم التأمين على مجموعة من الأسس أبرزها:

1 –الأساس الاقتصادي للتأمين: يرى أنصار هذا المذهب أن التأمين يقوم على أساس اقتصادي إلا أنهم اختلفوا حول معيار هذا الأساس فذهب فريق منهم إلى الأخذ بفكرة الحاجة ،بينما ذهب الفريق الأخر إلى الأخذ بفكرة الضمان ،مما أدى إلى بروز نظريتين:

***نظرية التأمين والحاجة:** يرى رجالها أن أساس التأمين هو الحاجة إلى الحماية والأمان ولا تقتصر على تغطية خطر معين يهدده في ذمته المالية فحسب وإنما لتغطية خطر يهدد حياته أو سلامة جسمه وتمتاز هذه النظرية بأنها فسرت كافة أنواع التأمين، لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة وغير جامعة لأنها لم تمنع دخول أنظمة أخرى في نطاقها غير التأمين،ولم تحط بكل أنواع التأمين.

* **نظرية التأمين والضمان:** يرى أنصارها أن الخطر يسبب للإنسان حالة عدم ضمان اقتصادي تتمثل في تهديد مركزه المالي والاقتصادي، والتأمين هو الذي يحقق من الناحية المادية الضمان لهذا المركز المهدد،كما يؤخذ على هذه النظرية أنها لا تتصدى لبيان التأمين.[1]

بل لبيان النتائج الاقتصادية التي تترتب على التأمين من الناحية العلمية ،أن معيار الضمان الذي تقوم عليه النظرية ليس إلا نتيجة من النتائج التي ترتبها التأمين بعد إبرامه نومن ثم لا تصلح أساسا له فضلا عن أن الضمان لا يقتصر على التأمين ،حيث توجد أنظمة أخرى تحقق للأفراد الضمان ،دون أن يصدق عليها وصف التأمين مثل جمعيات الائتمان التبادلي ومؤسسات الضمان الاجتماعي

2– الأساس القانوني للتأمين: اختلف أنصار هذا المذهب فيما بينهم في بيان هذا الأساس تبعا لاختلافهم بشأن الركن أو العنصر الذي يعتمد به، فمنهم من أخذ بركن عنصر الخطر مع اهتمامه بالضرر الذي يسببه الخطر للمؤمن له، ومنهم من رأى ركن التعويض.

وبذلك انقسموا إلى فريقين، فريق نادي بنظرية التأمين والضرر بينما ندى الفريق الأخر بنظرية التأمين والتعويض.

* **نظرية التأمين والضرر:** يرى القائلون أن التأمين لابد أن يهدف إلى إصلاح ضرر محتمل ،ذلك أن التأمين هو نظام للحماية من الأخطار المحتملة الوقوع في المستقبل ،وتوسع هؤلاء في معنى الضرر ،حيث قرروا أنه يتمثل في إصابة الذمة المالية بخسارة ،أو أنها تطبق على كافة أنواع التأمين.

لكن يؤخذ عليها أنها لا توفر الضرر في كثير من صور التأمين على الحياة مثل: أن يؤمن شخص على حياته لصالح شخص أخر لم يكن ينفق عليه أو يعوض له ،فهنا يستفيد الشخص ولا يتضرر ،لكن الأنصار ردوا بأن التأمين بمعناه الصحيح ل بد أن يشتمل على عنصر الضرر حيث لا يجوز أن يكون التأمين مصدر للربح أو الثراء .لكن هذا غير صحيح لأن الضرر ليس ركنا من أركان التأمين.

[1] بلعزوز بن علي،استراتيجيات ادارة المخاطر في المعاملات المالية،جامعة الشلف،مجلة الباحث،العدد 07 ،2009،2010،ص336.

* **نظرية التأمين والتعويض** : يرى القائلون أن أساس التأمين هو التعويض أي القابل، الأداء ،أو مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن له عند وقوع الخطر المؤمن منه ،ويؤخذ على هذه النظرية أنها كانت تتفق مع الطبيعة القانونية لعقد التامين إلا أنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية والأسس الفنية لعملية التأمين:ففي الواقع لا يقوم المؤمن بدفع التعويض من ذمته المالية بل من حصيلة الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم فهو عملية تعاون بين المؤمن لهم.

3- الأساس الفني للتأمين: حاول أنصار هذا الأساس استخلاصه من الأسس الفنية لعملية التأمين التي هي عملية تعاون، يقوم المؤمن بتنظيمها بتجميع المخاطر التي يتعرض لها المؤمن لهم وإجراء المقاصة بينهم وفقا لقوانين الإحصاء،وبهذا انقسموا إلى فريقين:

* **نظرية حلول التعاون المنظم على سبيل التبادل محل الصدفة البحتة** : يرى أنصارها أن التأمين في حقيقته هو تعاون بين عدة مؤمن لهم يواجهون مخاطر متشابهة ،حيث تغطى جماعيا بدلا من أن يواجه كل منهم المخاطر بمفرده تاركا أمر تعرضه لهذه المخاطر لمحض الصدفة ،فعليه التامين إذن هي عملية تعاون منظم على سبيل التبادل بين المؤمن لهم طبقا لأسس فنية ،يعرف التأمين بأنه الصدفة البحتة[1].

تمتاز هذه النظرية بالكشف عن الأسس الفنية لعملية التعاون المنظم على سبيل التبادل بين المؤمن لهم التي تشتمل عليها عملية التأمين.غير أنخها اقتصرت على الجانب الفني للتأمين وأهملت الجانب القانوني له بصفته عقدا ملوما للجانبين تترتب التزاماته على كل من المؤمن والمؤمن له.

* **نظرية التأمين كمشروع منظم فنيا:** يرى القائلون أن عقد التأمين ليس عقدا ماديا يستطيع الأفراد العاديون إبرامه بأنفسهم و إنما هو عقد يهدف إلى تجميع الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم.وتمتاز هذه النظرية بأفضليتها في إضافة الجانب الفني إلى عقد التأمين.

غير أنه أخذ عليها أنها غير كافية لأن المعيار الذي تأخذ به ، وهو وجود مشروع منظم فنيا لا يقتصر على التأمين؛ فالمضاربة مثلا تدار بواسطة مشروعات منظمة فنيا دون أن يصدق عليها وصف التأمين، مثل شركات المقامرة والرهان، وهي غير سليمة لأنها تستلزم دائما أن يكون القائم بالتأمين مشروعا منظما، كذلك توجد كثير من صور التأمين مشروعات فنية مثل التأمين البحري.

4-الاتجاه الحديث للتأمين : حاولت المذاهب الثلاثة التي تناولناها إيجاد أساس للتأمين فلم تفلح نظرياتها ولعل ذلك مرده إلى أن كل منها اكتفى بالنظر إلى جانب واحد من جوانب التأمين اقتصادي فني أو قانوني ،ولذلك فأن الاتجاه الحديث رأى الجمع بين هذه الجوانب للتوفيق بين النظريات السابقة ووفقا لهذا الاتجاه يمكن القول أن أساس التأمين هو التعاون بين المؤمن لهم القائم على أسس فنية الذي ينظمه المؤمن ويلتزم فيه بتغطية الخطر مقابل التزام المؤمن لهم بدفع الأقساط.

ثانيا _الإستراتيجية الثانية: مواءمة الأصول والخصوم (التحوط الطبيعي):يمكن استخدام أسلوب المواءمة بين الأصول والخصوم كطريقة لمعالجة المخاطر التي تواجهها المؤسسة ،ويمكن عن طريق ذلك

[1] بلعزوز بن علي،نفس المرجع،ص336.

معالجة مخاطر أسعار السلع وأسعار الأسهم ،ولكنها تستخدم بصفة خاصة معالجة مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر سعر الفائدة ،يتعرض صندوق التقاعد لمخاطر تغيير أسعار الفائدة ،فالصناديق تلتزم عادة بدفع تيار من الرواتب للمشترك عند تقاعده يكون ذا مقدار ثابت بينما أنه يدفع اشتراكه على مدى سنوات طويلة وتعتمد قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته على دقة الحسابات التي اعتمد عليها تقدير تلك الاشتراكات، فإذا تغيرت أسعار الفائدة بأثر مستوى الدخل الذي يحصل عليه الصندوق ومن ثم يفشل في الوفاء بالتزاماته.

وتقصد المواءمة بين الأصول والخصوم هو المقارنة بين القيمة السوقية لكل منهما في البداية تكون القيمة السوقية للأصول والخصوم في المؤسسة متساوية ولكن ما كان لكل واحد منهما يتأثر بسعر الفائدة بطريقة مختلفة ،لذلك أحتاج الأمر إلى المواءمة المستمرة بينهما ،ويكون هدفه معالجة الخطر ضمن هذه الطريقة هو التأكد بان الفرق بين القيمة السوقية للأصول والخصوم أقل تأثرا بتغيرات سعر الفائدة.

كما تستخدم بعض الشركات التحوطات الطبيعية لأداة واحدة أو أكثر من أنواع المخاطر الموصوفة ،ومع عمليات التحوط الطبيعية لا تستخدم الشركة المشتقات المالية لإدارة المخاطر [1].

ولكن الأدوات المالية المقابلة القائمة أو التي تم خلقها حديثا ومثل هذه الأدوات ليست مشتقات مالية لأنها تتطلب استثمارات صافية مبدئية لا تقل عن المبلغ الأصلي للمراكز المالية التي تسعى لحمايتها بالتحوط .

على سبيل المثال: قد تقابل شركة ما حسابات مدينة بالدولار الكندي باقتراض بنفس العملة ،وبالمثل يمكن لمستثمر فردي في مكاسب رأسمالية قصيرة الأجل في أسهم عادية ،وينتابه القلق من إمكانية حدوث هبوط في سعر السهم قبل اكتمال مدة امتلاكه لأسهم وهي عام واحد،أن يبيع على المكشوف نفس العدد من هذين المركزين المقابلين .

ونتيجة لوجود عمليات أجنبية متنوعة ،تتعرض الشركة لتأثير بحركات أسعار الصرف على القيمة الدولارية للتدفقات النقدية المتوقعة لعملياتها الأجنبية، والتي سيتم تحويلها، وتستخدم الشركة في بعض الأحيان أداة تحوط طبيعية لتخفيف من حدة تعرضها للمخاطرة عن طريق جعل جزء من سلفيات الشركة بنفس عملة التدفق النقدي المتوقعة لعملياتها الأجنبية ،والتدفقات النقدية المتولد من العمليات الأجنبية بالعملة الأجنبية يمكن عند تحويله أن يستخدم في تقليل الاقتراض بالعملات الأجنبية[2].

ثالثا _الإستراتيجية الثالثة : نقل المخاطرة(التحوط باستخدام المشتقات المالية والتوريق):ينظر الكثير من الباحثين في قضايا المال والاستثمار إلى المشتقات المالية والتوريق كأفضل ما استطاع الفكر الاستثماري انجازه إلى الآن، كما يبرز دورها في التحوط ضد المخاطر ونقلها.

أولا: استخدامات المشتقات المالية للتحوط : تمثل أهم الوظائف الاجتماعية للعقود المستقبلية، ولتوضيح الفكرة نفترض حالة مستثمر أخذ مركزا طويلا في السوق الحاضر على سهم ما، أي اشترى السهم من

[1] بلعزوز بن علي،نفس المرجع،ص336.

[2] طارق عبد العال حماد،إدارة المصارف،أفراد،شركات،بنوك،مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف،كلية التجارة،جامعة عين شمس،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،د ط،2007،ص499.

سوق الأوراق المالية بسعر50 دولار، ويخشى أن تنخفض قيمته عندما يقرر بيعه، وقد تحققت المستثمر إذا انخفض سعر السهم إلى 30 دولار، ومن ثم فقد مني بخسائر قدرها 20 دولار، ونفترض من ناحية أخرى أن المستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع، وذلك فور شرائه للسهم.

حيث نفترض من ناحية أخرى أن المستثمر قد قام بشراء عقد خيار بيع، وذلك فور شرائه للسهم، يعطيه الحق في بيع السهم المحرر بسعر التنفيذ المحدد في العقود (خمسون دولار، أي بذات السعر الذي اشترى به السهم)، وتاريخ تنفيذ هو ذاته التاريخ المقرر أن يباع فيه السهم، مقابل مكافأة قدرها ثلاثة دولارات، هنا يصبح المستثمر مالكا لمحفظة تتكون من سهم وعقد خيار يتم تصفية كل منهما في سوق مستقل.

ثانيا: التوريق واستخدامه للتحوط : أصبح اللجوء إلى التوريق كأحد الابتكارات المالية التي تعمل على سد فجوة التمويل وهو إجراء يدرس تحت مظلة نظم التمويل المركب والاذونات المصرفية، وهو أداه مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال مؤسسة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية تقليلا للمخاطر وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك[1].

أو هو تحويل للقروض من كونها قروض مباشرة إلى أوراق مديونية متنوعةو لاسيما السندات، ويعني ذلك أنه يتم تحويل ديون الشركات، أو الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي(وهو البنك) إلى مقرضين آخرين (مشترو الأوراق المالية) وهو ما يطلق عليه التمرير المالي.أي تنتقل القروض عبرها من صيغة القرض ، وعلى ذلك تبدو القروض المصرفية وكأنها قروض مؤقتة أو معبريه،أي تنتقل القروض عبرها من صيغة القرض المصرفي إلى صيغة الأوراق المالية، فبالاعتماد على الديون المصرفية القائمة، يمكن خلق أصول مالية جديدة، وتوفير تدفقات نقدية.

وتقوم تكنولوجيا التوريق أساس على الإبداعات ا لمستمرة في هيكلة الموجودات، وتبويبها بما يساعد على تقييم أدائها من جهة، و التمويل اللاحق من جهة أخرى ، بهدف تحقيق الدخل ، و استبعاد مخاطر الإفلاس.

يستخدم التوريق كإستراتيجية أساسية للتحوط ضد المخاطر، خاصة مخاطر السيولة ومخاطر الإفلاس.

ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

– رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، عن طريق تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة لإعادة توظيفها مرة أخرى، مما يساعد على توسيع حجم الأعمال للمنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.

– تسهيل تدفق ا لتمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية، وبشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.

[1] بلعزوز بن علي،مرجع سبق ذكره،ص337.

- تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات، وخلق علاقات إرتباطية تمويلية بين قطاعات أخرى كقطاع السكن وسوق الأوراق المالية.

- رفع مقدرة البنوك على التمويل عن طريق رفع نسبة رأس المال بها بدليل أن التوريق يسمح بتحويل

الديون إلى سندات (تعتبر السندات جزء من رأس المال)، بالإضافة إلى توفير المزيد من السيولة المتأتية من عمليات التوريق.

- أداة تمويلية جد تنافسية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن تكلفة التوريق بالنسبة لها تتراوح بين% 3.3 و 5% وهي أقل بكثير من تكلفة الاقتراض المصرفي.

- تقليل مخاطر الائتمان للأصول، من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.

- انحسار احتمالات ت عروض المستثمرين للأخطار المالية وإنعاش سوق الديون الراكدة.

- تخفيف وطأة المديونية مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لكفاية رأس المال.[1]

- تنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات وبطاقات الائتمان كما أن انخفاض سعر الفائدة يمكن أن يوفر مناخا مناسبا للقيام بنشاطات التوريق.

- التوريق أداة تساعد على الشفافية ، وتحسين بنية المعلومات في السوق لأنه يتطلب ،العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق لإنجاح التمويل[2].

وهناك استراتيجيات أخرى لتحوط وهي:

إستراتيجية التحوط باستخدام مركز قصير: حيث تسمح هذه الإستراتيجية للمستثمر بأن يبيع أصلا ماليا أو سلعة وفق عقدا ينفذ مستقبلا، فيتجنب مخاطر انخفاض الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز قصير في السوق المستقبلي ،ويحقق بذلك الربح المتمثل في الفرق بين السعر السوقي لأصل أثناء تنفيذ (السعر المنخفض) وسعر البيع المتفق عليه في العقد (السعر المرتفع).

يعتبر البيع على المكشوف مثالا على ذلك، حيث يقوم من خلاله المستثمر الذي يتوقع من أجل بيعها انخفاض القيمة السوقية لأوراق مالية معينة، بافتراض تلك الأوراق من السمسار في الوقت الحاضر.

على أن يقوم بشرائها عند انخفاض قيمتها ثم، ثم تسليمها للمقرض في الوقت المتفق عليه، وبالتالي يستفيد المستثمر من قيمة الفرق بين ثمن بيع الورقة المالية وثمن شرائها[3].

---

[1] بن عزوز بن علي ، نفس المرجع ،ص338

[2] بن عزوز بن على،نفس المرجع،ص339.

[3] أمال لعمش،دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية،دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية،مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية2012،2011،ص72.

إستراتيجية التحوط باستخدام المركز الطويل : حيث تسمح هذه الإستراتيجية للمستثمر بأن يشتري أصلا ماليا أو سلعة وفق عقدا ينفذ مستقبلا ،فيتجنب مخاطر ارتفاع الأسعار من خلال الاحتفاظ بمركز طويل في السوق المستقبلي ،ويحقق بذلك الربح المتمثل في الفرق بين السعر السوقي لأصل أثناء التنفيذ (السعر المرتفع) وسعر البيع المتفق عليه في العقد (السعر المنخفض).[1]

خلاصة الفصل

يهدف هذا الفصل إلى تخطيط السيولة الذي يؤدي إلى التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق وكذالك أساليب تقديرها والعلاقة المتبادلة بينها وبين الربحية ولكي يحقق البنك هذه الأرباح عليه إن يوظف أمواله بشكل جيد وان يعمل على تخفيض نفقاته باعتبار إن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية ومن جهة أخرى فقد حاولنا توفية الشرح يما يتعلق بالتحوط الذي يراد به الوقاية والاحتماء من المخاطر وكذالك تطرقنا إلى أدواته واستراتيجياته التي تسمح بتقليل المخاطر .

[1] أمال لعمش،نفس المرجع،ص73.

الفصل الثالث

دراسة حالة خطر السيولة في بنك الفلاحة

الفصل الثالث
دراسة حالة خطر السيولة في بنك الفلاحة

مقدمة الفصل.

بعدما تم تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى دراسة نظرية لمخاطر السيولة وكيفية التحوط منها سنقوم في هذا الفصل بإعطاء دراسة تطبيقية لهذا الخطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وذلك باعتبار البنك المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه من خلال إقراضه للطالبين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة، أو هيئات إلا إن الإدارة البنكية تسعى إلى تحقيق أكبر ربح من مزاولة نشاطها مما قد يعرضها لهذا المخطر لذا يجب عليه تجنبه أو التخفيف منه ليبقى البنك على سلامة لأنه وبمجرد وجود إشاعة عن نقص السيولة كافية لتحطيم البنك.

لذلك قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،والمهام التي يقوم بها ،وهيكله التنظيمي، بالإضافة إلى أهدافه حيث كان هدا في المبحث الأول، أما في لمبحث الثاني فتطرقنا إلى الأسباب التي تؤدي إلى مخطر السيولة في هذا البنك ،والتدابير الوقائية المستعملة في الحد منها كما قمنا بمعرفة طرق قياس مخاطر السيولة فيه .

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم 106/82 بتاريخ 1982/03/13 فهو خصص في تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة، وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع إصلاحات المنظومة البنكية و البنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل ، ونظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر و الدخول في المنافسة، و ما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك و نظام القروض.

لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكالاته صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي وكل الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR.

هو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس ماله مليار دينار جزائري كما و صل عدد فروعه سنة 1985م إلى 185 فرعاً و 29 مديرية جهوية ، و تطور إلى أن أصبح رأس ماله هو مليارين ومائتي دينار جزائري (22000.000.00دج)، ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته 300 وكالة يخضعون لسلطة 39 مديرية جهوية سنة 2015 ورأسماله 33000.000.000.00دج (ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري) .

تعريف المجموعة الجهوية للاستغلال بإدرار.

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح أبواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط ولاية ادرار.

وفي سنة 1988م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث انضوى تحت إشرافها كل من وكالات إدرار، وتيميمون ورقان و أولف وكان عدد عمالها آنذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية ،وتم في تاريخ 1992م إلغاءا لمديرية الجهوية بولاية ادرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية1998 أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمالة إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات ووكالات أخرى، وفي مطلع سنة 2001م تم استرجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها أسم المجمع الجهوي للاستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية تقلصت إلى

غاية يومنا هذا 61 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، إضافة إلى قرابة 14 عاملا في إطار الإدماج المهني، (وهي تعد المديرية الجهوية الوحيدة لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي: أدرار252- تيميمون253 - رقان254 وأولف406) .

ويعد المجمع الجهوي لاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة.[1]

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يتشكل هيكل البنك مما يلي:

1 المدير الجهوي: هو قمة ورأس الهرم الإداري وهو أيضا بمثابة العمود الفقري للوكالة التابعة للمجمع وذلك من خلال التعليمات والأوامر والتوجيهات المقدمة من طرفه وله الحق في الإشراف على كل المصالح الآتية الذكر.

***السكرتارية:** تقوم بتسهيل مهمة القيام بكل الأعمال المكتبية الخاصة بالمدير.

2 رئيس الدائرة الإدارية والمحاسبة :

هي فرع من فروع المديرية الجهوية لبنك الفلاحة التنمية الريفية وهي تسهر على السير الحسن للموارد البشرية والمادية والمحاسبة وهي تتضمن حماية الممتلكات والأفراد العاملين بهده المديرية والوكالات التابعة لها إضافة إلى المحاسبة و يتكون هذا الفرع من مصلحتين وهما:

أولا :مصلحة الدائرة الإدارية:

1/- مصلحة الموارد البشرية

2/- مصلحة الأمن والوسائل العامة

3/- مصلحة الإعلام الآلي

ثانياً: مصلحة المحاسبة.

1/ مصلحة المحاسبة والضرائب: ويوجد فيها قسمين (قسم المحاسبة وقسم الضرائب)

2/ مصلحة التحليل.

3/ مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير

[1]مقابلة شخصية مع لعصب عبد القادر 2017/02/24 14:30.

3 نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ماقبل المنازعات .

أنشأت هذه المديرية مؤخراً وهي تضطلع إلي تحسين الأداء البنكي فهي بذلك تعد أداة ربط بين مصلحة القروض ومصلحة التحصيل وتتمثل مهمتها في متابعة الزبائن المحصلين على القروض في مدي استجابتهم لجدول امتلاك القروض و يدرس مدى تنفيذهم لالتزامات قبل متابعتهم قضائياً وخاصةً تحصيل الضمانات وتتكون هذه النيابة من ثلاثة مصالح وهي:

أولاً: مصلحة متابعة التجارة الخارجية: وهي تسيير من طرف رئيس مصلحة وتكمن مهمتها في:

* المتابعة التدقيقية للملفات التابعة له.

*متابعة الحالة المالية لكل زبون معني بالقروض .

* متابعة التقارير الواردة من الوكالات فيما يخص الزبائن المعنيون بالقروض.

* إعلام المديريات المركزية فيما يخص تعليماتهم .

* إعلام اللجنة المعنية بما يخص إي تغيير في مخاطر القروض و كل المهام الأخرى التي تعطى له من طرف مسؤولية.

ثانياً: مصلحة متابعة ما قبل المنازعات: و هي تسير من طرف رئيس مصلحة.

- المتابعة الدقيقة لملفات القروض التي هو مسؤول عنها
- متابعة كل الظروف التي هي معنية بما قبل المنازعات و تقويمها وذلك حسب دراسة الخطر.
- تقديم الملفات إلى لجنة التحصيل .
- تطبيق أوامر لجنة التحصيلات عن طريق العدالة أو عن طريق التفاهم .
- يقدم تقرير إلى مسؤولية ومهام أخرى تعطي له من طرف مسؤولية.

ثالثاً: مصلحة متابعة الضمانات. و هي تسير من طرف رئيس المصلحة الذي له المهام التالية:

- تقييم دوري لضمانات المرهونة فيما يخص القيمة و المدة.
- تحصيل الضمانات و تثبيتها.
- يراقب الضمانات و يشرف على عملية المحاسبة.
- المراقبة الدورية في الميدان بما يخص حالة الضمانات .
- إعلام مسؤولية عن طريق تقرير فيما يخص أي تطورات جديدة .

4 نائب المدير المكلف بالاستغلال .

تتولى هذه النيابة كل المسائل المتعلقة بالقروض على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال[1].

[1] مقابلة شخصية مع لعصب عبد القادر،نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات .14:30.

و ذلك بتلقي ملفات طلبات القروض من الوكالات ثم تدرس تلك الملفات و تقرر في لجنة خاصة تعرف بلجنة قروض الملفات المقبولة التي ستمول والملفات المرفوضة التي يتم رفضها و يكون ذلك وفق المعايير الاقتصادية و المحاسبية الثابتة.

1 مصلحة القروض و التجارة الخارجية.

2 مصلحة الحركة التجارية .

3 مصلحة النقد و وسائل الدفع .

5 خلية الشؤون القانونية.تعتبر هذه الخلية من أهم المصالح البنكية المتواجدة على مستوى المجمع الجهوي بحيث تتضمن ثلاث مصالح رئيسية وهي مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات ومصلحة التحصيلات و مصلحة الأرشيف و التي سنتطرق فيما يلي.

أولاً: مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات. .

تعد هذه المصلحة بمثابة الحماية القانونية للمؤسسة و يمكن التعرف على هذه المصلحة من خلال تعريفها و المهام التي تقوم بها.

أً:تعريف مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات.

هي المصلحة التي تقوم بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الشؤون والدراسات القانونية و المنازعات المتعلقة بالوكالات و هي متواجدة بالمجمع الجهوي للاستغلال.

ب:مـــهـــــــامـــــــهـــــــا.

تهتم هذه المصلحة بكل ما من شأنه أن يدخل في إطار الاستشارة القانونية و هي إعطاء التعليمات القانونية للجمعيات و الشركات بكل أنواعها و لجان الخدمات و ذلك من خلال دراسة الملف المحضر من أجل فتح الحساب.

* المعارضة على الحسابات و ذلك يتجلى في حالة ضياع أو سرقة شيك أو دفتر شيك أو دفتر ادخار لأحد الزبائن و الذي يتقدم إلى البنك بطلب إلى المصلحة التي تهتم بالمعارضة على هذا الحساب للحيلولة دون استعمال ما ضاع أو سرق.

* حجز مال للمدين لدى الغير , وتتلقى مصلحة الشؤون القانونية الحجوز القادمة من البنوك طبقاً للمادة 121 من قانون النقد و القرض وتقوم بالحجز. كما تتلقى حالات حجز ما للمدين لدى الغير عن طريق المحضر القضائي في حالة ديون الأفراد العاديين عبر البنوك و المؤسسات المالية الأخرى كما تتلقى الحجز من مديرية الضرائب وكذا الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء وغير الإجراء.[1]

[1] مقابلة شخصية مع لعصب عبد القادر.

* تثبيت الضمانات: تقوم هذه المصلحة بدراسة الضمانات الشخصية أو العينية أو الحقيقية المرفقة ضمن ملفات القرض و دراستها من الناحية القانونية لمعرفة أهميتها ومدى استعمالها.

ثانياً: مصلحة المنازعات و مهامها.

من خلال اسم هذه المصلحة يمكن التعرف عليها و هي تختص في تتبع الملفات المتنازع عليها والتي تخص العمليات داخل الوكالات التابعة للمجمع ومن أهمها القروض غير مسددة.

أ: تعريف مصلحة المنازعات.

هي مصلحة التي تعتمد أساساً في مهامها على قوانين الإجراءات المدنية و الممثلة في متابعة ملفات القروض و القضايا المتواجدة على مستوي المحضر القضائي والمحامين وغيرها.

ب: مـــهـــامـــهـــا.

تتلخص في :

– متابعة ملفات الزبائن (المدينين) قبل المتابعة القضائية يعرف التحصيل على انه استيفاء الدين عن طريق القضاء أما بالتنفيذ العادي أو التنفيذ الجبري والذي يعطي للدائن الحق في التنفيذ على جمع أموال المدينين سواءً المنقولة أو العقارية.

متابعة المدينين بعد صدور الأحكام النهائية عن طريق تبليغهم بواسطة المحضر القضائي واستخراج الصبغة التنفيذية للأحكام والأوامر التنفيذية والحجز والبيع ثم متابعة تنفيذ الأوامر عن طريق تبليغها إلى المحضر القضائي والتعامل أحياناً مع محافظ البيع يتمثل ذلك في تسليم العتاد المحجوز إلى محافظ البيع والسهر على إشهار البيع بالمزاد العلني على مستوي المحكمة والبلدية و الأماكن المخصصة ة لهذا الغرض ثمّ بعد البيع يقوم بتسليمه الشيك والوثائق التي تبرأ الذمة وإقفال الملف في حالة التسديد النهائي او إعادة المتابعة طبقاً للقوانين في حالة التنفيذ الجزئي.

ثالثا: مصلحة الأرشيف.

تهتم بجميع الوثائق الحاملة (للأخبار المنتخبة أو المستلمة) من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أثناء ممارسة نشاط ما. وهذا حسب القانون 09/88 المؤرخ في جانفي 1988 و المتعلق بالأرشيف الوطني والتي يتم الاحتفاظ بها من أجل البحث الإداري أو إثبات الحقوق للأفراد والجماعات أو لإعداد مشاريع عملية قبل الدراسة في مدة زمنية معينة

يقوم الأرشيفي بالقيام بالمهام المنوطة إليه مع تنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من طرف الإدارة وهي كالتالي:

- استقبال دفعات الأرشيف من طرف المصلحة الدافعة والمتمثلة في (مصلحة المحاسبة).
- السهر على السير الحسن داخل المصلحة .

- تنظيم استقبال دفعات الأرشيف حسب كل شهر .[1]
- وضع مخطط لحفظ الوثائق الأرشيفية على مستوى المخازن.
- شرح وإعطاء توجيهات وتعليمات للباحثين والزوار .
- توثيق حركية الوثائق (دخول، خروج)، وذلك بوضع سجل الدفع وسجل الاطلاع.
- مساعدة المتربصين خلال فترة التربص في إنجاز البحوث.

الشكل (01): يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR.

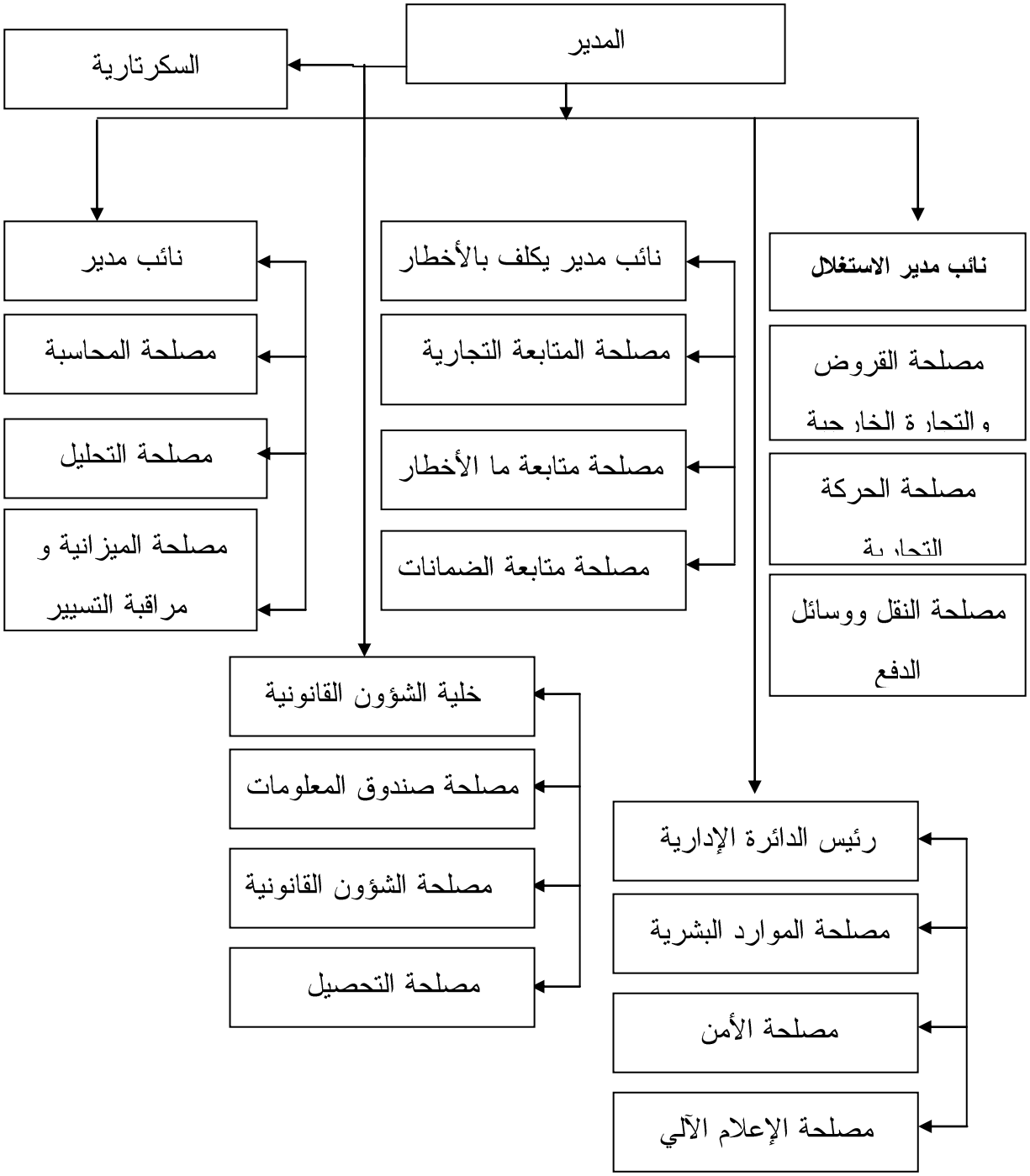

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك BADR.

[1] معلومات مستخرجة من البنك.

المطلب الثالث:وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR.

1- وظائف البنك :

أ- وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال :

- ✓ العمل علي مواجهة مخاطر الصرف علي القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- ✓ تطوير مستوي هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- ✓ إعطاء الدعم الإعلامي.

ب - عرض المنتجات و الخدمات الجديدة من خلال :

- ✓ تصفية المشاكل المالية.
- ✓ أخذ الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانيا.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية.
- ✓ تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

ج - تطبيق الخطط و البرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة و هذا لتطوير الموارد و العمل علي رفعها و تحسين تكاليفها.

- ✓ الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- ✓ مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية و تقنياتها.

2. أهداف البنك :

- ✓ إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير و تعميم استعمال الإعلام الآلي و تجديد الثروة و عصرنتها.
- ✓ إشراك الزراعة و تنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- ✓ توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.
- ✓ الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد و كذا تكوين الموظفين و تقويم سلوكهم، غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك علي :

- رفع الموارد بأفضل التكاليف
- التسيير الدقيق للخزينة
- تكوين و تحفيز هيئة الموظفين.

أما موارده فنذكر منها:

- رأسماله الأساسي واحتياطاته.

- الودائع الفورية والمحددة الآجال التي يتلقاها من الجمهور.
- التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل التنمية.
- جميع المحصلات والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

لمحة عن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(252) بأدرار

التعريف بوكالة بنك (BADAR) بأدرار

تقع الوكالة بدر في وسط ادرار قرب ساحة الشهداء حيث يشهد هذا الموقع حركة كبيرة لاشتماله على مختلف المراكز الحيوية والمجمعات التجارية والإدارات بالإضافة إلى وجود بجانب هذه الوكالة وكالات لبنوك أخرى وهي القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري ،وغير بعيد عنها يوجد بنك التنمية المحلية.

تضم الوكالة معها المجمع الجهوي مما يميزها عن الوكالات السالفة الذكر والتي توجد مجمعاتها الجهوية ببشار ووهران.

مهام وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تحتوي الوكالة على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها بشرية مؤهلة ومادية وضعت لتسهيل العمل، وتقدم الوكالة خدماتها على مستوى مصلحة الصندوق، ومصلحة الاستغلال، ومصلحة التعامل مع الخارج ،خلية الإدارة.

1) مصلحة الصندوق:

تقوم هذه المصلحة بمختلف العمليات التي تسمح بتحريك السيولة اعتمادا على قسمين وهما الشباك والحافظة لذلك وجب أن يكون لدى الزبون حساب كعلاقة ترتبط بالبنك حتى يتمكن من اجراء تعاملاته التي تستدعي مثلا السحب أو الإيداع لدى البنك ونظرا لاختلاف الزبائن المتعاملين على البنك وهدف تنظيم العمل فإنه توجد عدة أنواع من الحسابات:

- ✓ حساب جاري سلسلة 300خاص برجال الأعمال.
- ✓ حساب خاص بدفتر سلسلة 251 بالفائدة.
- ✓ حساب خاص بدفتر الادخار سلسلة 260 بدون فائدة.

**مصلحة الشباك* : الذي يتولى مختلف العمليات المتمثلة في السحب ،الإيداع ،التحويلات،إعداد الصكوك المضمونة.

**مصلحة الحافظة*: تشرف هذه المصلحة على عمليات التحصيل والخصم.

2) مصلحة الاستغلال: وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين

***مصلحة القروض:** إن من بين الأدوار المهمة التي يقوم بها البنك هو منح القروض للزبائن سواء كانوا زبائن اعتباريين أو طبيعيين ويمكن بيان أنواعها فيمايلى: قروض استغلالية،قروض استثمارية.

* ***مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات*** : يتولى هذا القسم عمليات فتح الحسابات أو غلقها للزبائن سواء كانا معنويين أو طبيعيين ودراسة النزاعات التي قد تحدث بين الوكالة وزبائنها وتقوم هذه المصلحة بما يلي:

- فتح حساب .
- غلق حساب .
- حجز الحسابات.

3) مصلحة التعامل مع الخارج: وتنقسم إلى قسمين

* ***مصلحة الصرف:*** تعد عملية الصرف أو ما يطلق عليها بيع وشراء العملات من الخدمات المصرفية الهامة والخاصة في مجال الاعتمادات المستندة وتسديد الالتزامات المالية بالعملات المختلفة للبنوك الخارجية.

* ***مصلحة التجارة الخارجية*** : تقوم المصارف التجارية بدور كبير في تمويل عمليات التجارة الدولية الاعتمادات المستندية هي أهم طرق ذلك التمويل.

4) خلية الإدارة: يهتم هذا القسم بالجانب الإداري ويتكون من المدير والأمانة العامة وكذلك من قسم المحاسبة العامة.

* المدير:يتربع المدير على رأس خلية الإدارة فهو أعلى موظف في الهرم الإداري للوكالة فهو صاحب القرار في الوكالة والموجه لمختلف نشاطات الوكالة وله عدة مهام وأهداف والقيام بالتدابير التي من شأنها توفير الأمن داخل الوكالة.

* ***الأمانة العامة:*** تكمل هذه المصلحة في العمل الذي يقوم به المدير وتساعد على أداء مهام الموظف المشرف.

* ***مصلحة المحاسبة والمراقبة***: تعمل على الأتي:

- ✓ التأكد من صحة العمليات عن طريق المراقبة اليومية.
- ✓ إعداد الميزانية الشهرية واليومية المحاسبية والعمل على تطبيق نظام المحاسبة المتعلقة بالبنوك.
- ✓ مراقبة ومتابعة الحسابات الخاصة بالزبائن والوكالة وحسابات هذه الأخيرة في المصارف الأخرى.
- ✓ العمل على إجراء تحقيقات قبل الانطلاق في عملية المحاسبة.
- ✓ أعداد الميزانية السنوية لتحديد ربح الوكالة.

الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال (252) بإدرار.

الشكل(02): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بأدرار.

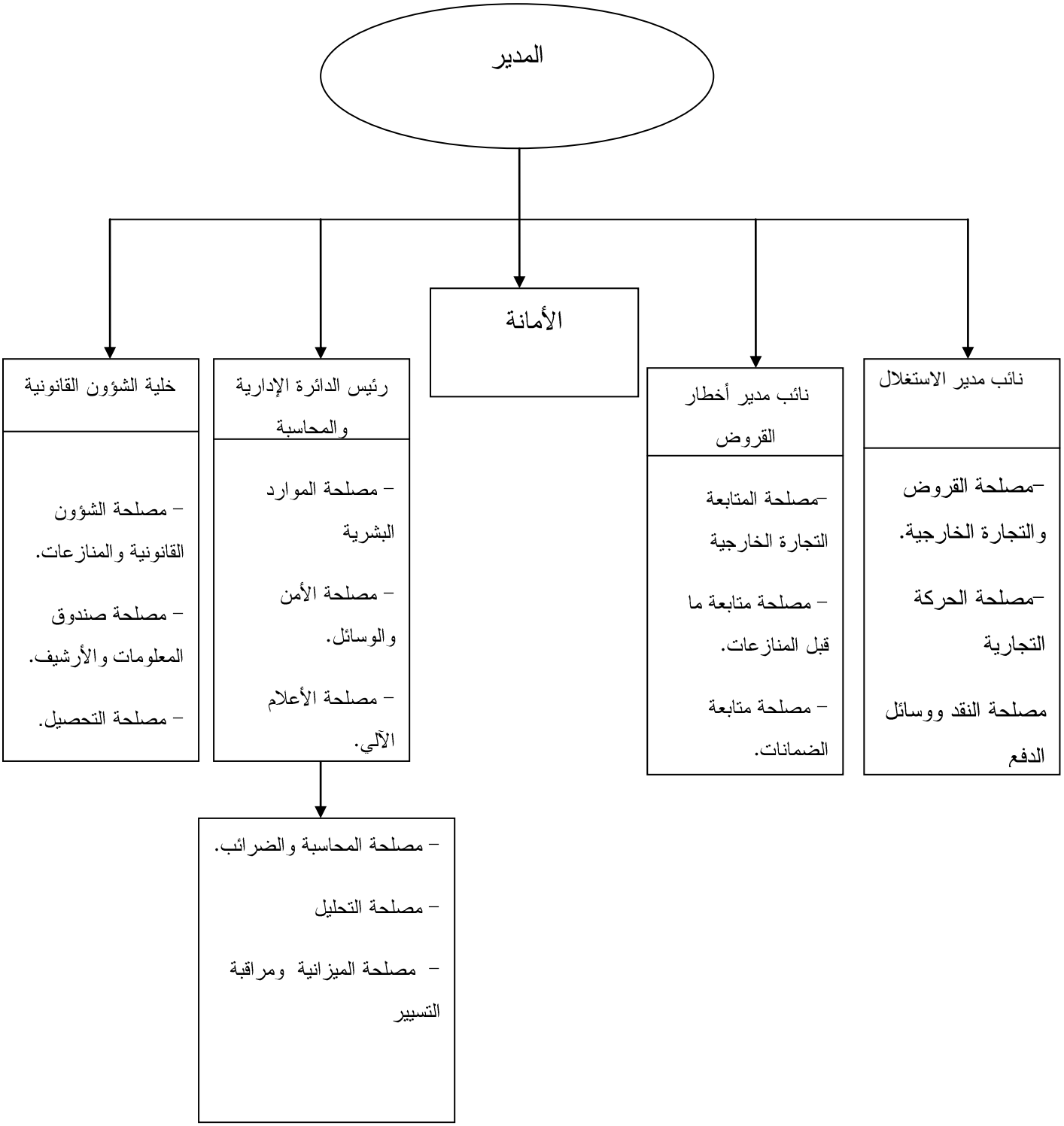

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

المبحث الثاني: قياس مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: الوثائق المطلوبة عند منح القرض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.

قبل التطرق إلى وثائق المطلوبة إلى منح قرض الاستثماري وقرض نقوم بتعريف نموذجي لهذين القرضين .

ا-**القرض الاستثماري** :يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة لتربية المواشي سواء كانت مملوكة للخواص أو تابعة لأملاك الدولة يوجه لجميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الدول .

ب- قرض الرفيق : يعد من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع ألفلاحي وقد جاء تطبيق للقانون التوجيه ألفلاحي الصادر في 2008/8/2 وذلك بعد إبرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى في 2008/8/5 ويعتبر قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه خلال السنة.

❖ ***الوثائق المطلوبة لمنح هذين القرضين:***

أولا :القرض الاستثماري :

طلب خطي للقرض _شهادة ميلاد أصلية _دفتر الشروط المصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية _دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من المكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية _نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها _بطاقة أو شهادة فلاح _عقد الملكية او قرار الامتياز _فواتير نموذجية _قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده _رخصة البناء للمنشاة المراد انجازها داخل المستثمرة _الاعتماد الصحية لحظائر الدواجن والماشي المراد إنشائها _رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري :

ثانيا :قرض الرفيق :

طلب خطي للقرض _شهادة ميلاد أصلية _شهادة إقامة _نسخة من بطاقة الهوية مصادف عليها _بطاقة أو شهادة فلاح_بيان يثبت حق الانتفاع أو ملكية المستثمرة _فواتير نموذجية _بطاقة تعريفية للمستثمرة

_دراسة تقنية اقتصادية للمشروع _شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني لتعاون ألفلاحي _التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان [1].

المطلب الثاني: الأسباب والتدبير الوقائية من خطر السيولة.

الفرع الأول:أسباب تعرض البنك إلى خطر السيولة.

لقد حاول بنك الفلاحة والتنمية الريفية جاهدا إلى تسوية خطر نقص السيولة الذي عانى منه سنة2005 بحيث أعلن عن طريق الرئيس المدير العام آنذاك بأن المصرف لن يستطيع أن يسدد أجور العمال في شهر جوان لذلك العام إلا أن البنك منح العمال حينها أجورهم كاملة غير منقوصة ولم يعد يهددهم خطر السيولة حتى الساعة وتعود أسباب العملية إلى عدة عوامل نذكر منها:

–طلب العملاء المدخرين والمودعين إلى أموالهم المدخرة بطريقة مفاجئة، وقد يعود ذلك إلى عدم الثقة بين العملاء والبنك ،وقد يكون نتيجة اتهام الرئيس المدير العام السابق بالاختلاس والذي تمن تبرئته لاحقا على غرار الرئيس المدير العام لبنك الخليفة والذي تطورت قضية اختلاسه وتبديده الأموال العمومية إلى حد إعلان إفلاس بنك الخليفة

– عدم انتظام المقترضين في تسديد القروض في أجالها بل امتناع بعضهم عن التسديد ،ويعود السبب إلى مسح ديون الفلاحين وتكفل الخزينة بتسديدها الأمر الذي أدى بعديد الفلاحين الذين استفادوا من القرض بعد هذا المسح إلى الامتناع عن التسديد وسار على هذا المنهج الشباب الذين لم تكن قروضهم مصنفة فلاحيا أملا في الاستفادة من إجراءات مسح الديون كسابقهم

– نسبة الفائدة التي كانت مطبقة من طرف البنوك على الودائع والمدخرات كانت تفوق الفائدة المطلوبة من المقترضين التي تحدد من طرف بنك الجزائر طبقا لقانون النقد والقرض (الذي كان حديث العهد بالتطبيق بحيث تم إلغاء القانون السابق 10/90 بالقانون 11/03 فإذا لم يصل عدد القروض الممنوحة إلى حد تغطية هذه الفائدة فإن خطر السيولة سيحل بالبنك لا محالة.

– ابتعاد البنوك كافة والتي من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن نظام التخصص بحيث أضحى يخوض في تمويل عديد المجالات غير مجال الفلاحة والتنمية الريفية كالصناعية.

الفرع الثاني: التدابير الوقائية والعلاجية التي استعمالها المصرف لمواجهة خطر السيولة.

[1] معلومات مستخرجة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

* التقليل من منح القروض والدراسة الجيدة للملفات قبل أي تعاقد.

* التوقف عن الإنشاءات والبناءات القاعدية لممارسة العمل وكذا التوقف عن فتح وكالات جديدة بل حتى غلق ودمج بعضها الأخر خاصة تلك التي لم تكن تحقق أرباحا.

* تفعيل دور مصلحة التحصيلات للديون العالقة من خلال التنفيذ على الضمانات الممنوحة من قبل المقترضين المدينين السابقين والتشديد على طلب الضمانات بالنسبة للقروض الحديثة.[1]

* التقليل من مصارف العمال من خلال التوقف عن التوظيف المباشر واللجوء إلى وكالات التشغيل ودفع بعض العمال إلى التقاعد المسبق وعدم استخلافهم بآخرين، وتأطير العمال وتعريفهم بجميع المخاطر التي يتعرض لها البنك .

* البحث عن العملاء والمدخرين من خلال تطوير الخدمة واستحداث منصب مكلف بخدمة الزبائن هدفهم إقناع الزبائن العدول عن سحب مدخراتهم وفتح حسابات ودفاتر ادخار الأشبال لأبنائهم.

* إرجاع نسبة الفائدة إلى حد معقول يمكن للمصرف والزبائن أن يستفيدوا من تطبيق هذه النسبة.

المطلب ***المطلب الثالث: قياس نسب السيولة ببك الفلاحة والتنمية الريفية .***

الفرع الأول: تطورات نسب السيولة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية:

أولا: نتطرق إلى العنصر البشري والجدول الموالي يوضحه:

الجدول(01): يمثل تطور العنصر البشري في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
العدد الإجمالي للمستخدمين	86	79	75	72	65
عدد الجامعين منهم	22	22	21	37	36

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدرار.

من خلال الجدول نلاحظ إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يملك عدد كبير من المستخدمين في سنة 2012 حيث بلغ 86 مستخدم وبدء في انخفاض من سنة 2013 إلى سنة 2016 الذي وصل إلى 65 مستخدما،أما بالنسبة لعدد الجامعين كان عددهم 22 وبدأ في تزايد حيث قدر في 2016 ب 36 مستخدم جامعي.إما بالنسبة لنسب المستخدمين الجامعيين فكانت كالتالي في سنة 2012 قدرت ب25,58%وسنة

[1] معلومات مستخرجة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2013 كانت 27,84 % وسنة2014 28% وكذلك سنة 2015 قدرت ب51,38% إما لسنة 2016 ب55,38%[1].

ثانيا: أهم مؤشرات الميزانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجدول الموالي:

الجدول(02): يمثل ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

لوحدة(مليون دج).

البيانات	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الميزانية	592389	556662	623332	554092	625965
الودائع	562153	573125	558812	534306	585786
القروض	330312	342300	361293	457900	527986
حقوق الملكية	95365	98966	99756	79845	74967
الالتزامات الممنوحة خارج الميزانية	116945	185639	144929	114388	_
الالتزامات المستلمة خارج الميزانية	135605	193557	303482	339121	_
ديون اتجاه المؤسسة	295365	293966	308997	398433	527986

المصدر: من أعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات 2012-2013 - 2014-2015-2016.

[1] معلومات مستخرجة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR بإدرار.

يمثل الجدول مؤشرات ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثلة في:الودائع والقروض وكذلك حقوق الملكية والالتزامات الممنوحة خارج الميزانية والالتزامات المستلمة خارج الميزانية بالإضافة إلى ديون اتجاه المؤسسة حيث كانت مختلفة من سنة 2012 إلى سنة2016[1].

وندرج الجدول الموالي الذي يشمل التغيير في الجدول أعلاه خلال هذه السنوات وذالك باستخدام التحليل الأفقي:

الجدول رقم (03): التحليل الأفقي لمؤشرات ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

البيانات	نسبة التغير (2013-2012)		نسبة التغير (2014-2013)		نسبة التغير (2015 -2014)		نسبة التغير (2016-2015)	
	قيمة التغير	نسبةالتغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبةالتغير
مجموع الميزانية	-35727	-6,41%	66672	11,97%	-69240	-12,49%	7187	11,48%
الودائع	10972	1,91%	-14314	-42,97%	-24506	-4,38%	51480	8,78%
القروض	11988	3,62%	18993	5,54%	96607	26,73%	482082	91,30%
حقوق الملكية	3601	3,77%	720	0,79%	19911	19,95%	-4874	6,10%
الالتزامات الممنوحة خارج الميزانية	68694	58,74%	-40710	21,93%	-30541	-21,07%	-	-
الالتزامات المستلمة خارج الميزانية	57952	42,74%	109925	56,79%	35639	11,54%	-	-
ديون اتجاه المؤسسات المالية	-1399	-0,47%	15031	5,11%	89436	28,94%	129553	32,51%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[1] معلومات مستخرجة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

الجدول أعلاه يمثل كيفية حساب قيمة التغير ونسبة التغير لمختلف مؤشرات الميزانية خلال هذه السنوات (2012-2016) والتي تحسب كما يلي:

قيمة التغير= (قيمة أي مؤشر من مؤشرات الميزانية لسنة 2013)- (قيمة أي مؤشر من مؤشرات الميزانية لسنة2012)

نسبة التغير= (قيمة التغير÷ قيمة أي مؤشر من مؤشرات الميزانية لسنة2013)×100

مثال عن الودائع والقروض للفترة(2012-2013).

قيمة التغير بالنسبة للودائع= قيمة الودائع لسنة 2013- قيمة الودائع لسنة2012

قيمة التغير بالنسبة للودائع =573125-56215 =10972

نسبة التغير بالنسبة للودائع = قيمة التغير÷ قيمة الودائع لسنة2013 ×100

نسبة التغير= 10972÷ 573125×100=1,91

قيمة التغير بالنسبة للقروض=342300- 330312=11988

نسبة التغير=11988÷342300×100= 3,62

حيث يمكن استنتاج من خلال الجدول (01) والجدول(02) ما يلي :

نسبة التغير في مختلف مؤشرات البنك بنسبة لسنة(2012-2013) كانت منخفضة حيث كانت 6,03 % وارتفعت بالنسبة لسنة (2015-2016) إلى12,97%.إما بالنسبة لحقوق الملكية فهي كذلك شهدت انخفاض وكذلك نسبة الديون اتجاه المؤسسة انخفضت لسنة (2012-2013)ثم ارتفعت لسنة (2015-2016)حيث بلغت 32,51 % .

الفرع الثاني: قياس نسبة مخاطر السيولة

والجدول التالي يضم حساب مقاييس خطر السيولة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال السنوات (من2012إلى2016) بالاعتماد على الميزانية.

الجدول(04): يمثل قياس نسبة خطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

	2012	2013	2014	2015	2016
مخاطر السيولة القروض/الودائع	%58,75	%59,72	%64,65	%85,69	%90,13

المصدر :من إعداد الطلبة باعتمادنا على ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية [1].

الجدول أعلاه يمثل قياس نسبة خطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار حيث يمكن حسابها كمايلي:

مخاطر السيولة = (قيمة القروض÷ قيمة الودائع)×100

مخاطر السيولة لسنة 2012=(330312÷562153)×100 =58,75 %

مخاطر السيولة لسنة2013 =(342300÷573125)×100 =59,72 %

من خلال الجدول أعلاه يمكننا استنتاج ما يلي :

إن نسبة مخاطر السيولة في ارتفاع متزايدة حيث بلغت في سنة2012 نسبة 58,75% وبقية مرتفعة إلى غاية 2016 بنسبة 90,13% وذلك راجع إلى وجود قروض لم يتم تسديدها التي قام البنك بمنحها للزبائن.

الفرع الثالث: قياس نسبة الخطر الشهري بالنسبة للقرض وخطر الديون بالنسبة للتحصيلات المتعلقة بالقروض الممنوحة في أطار الوكالة سنة2016.

[1] معلومات مستخرجة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

الجدول(05): قياس نسبة الخطر الشهري بالنسبة للقروض وخطر الديون بالنسبة للتحصيلات المتعلقة بالقروض الممنوحة في أطار الوكالة لدعم تشغيل الشباب سنة2016.

الشهر	القرض الممنوح الشهري	الدين المستحق الشهري	نسبة الخطر	الدين	التحصيل الشهري	نسبة الخطر
جانفي	28037000	3509000	%13	3509000	2533000	%72
فيفري	27684000	2686000	%10	2686000	1070000	%40
مارس	21241000	1843000	%9	1843000	1702000	%92
أفريل	25135000	0000	%0	0000	30000	%0
ماي	26658000	1912000	%7	1912000	10321000	%540
جوان	41632000	3085000	%7	3085000	1000000	%32
جويلية	11282000	3718000	%33	3718000	787000	%21
أوت	12036000	4946000	%41	4946000	685000	%14
سبتمبر	24029000	2623000	%11	2623000	2352000	%90
أكتوبر	27210000	5765000	%21	5765000	1243000	%22
نوفمبر	32285000	1896000	%6	1896000	2091000	%110
ديسمبر	18932000	9917000	%52	9917000	2089000	%21

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار BADR.

الشكل(03): منحى قياس الخطر الشهري بالنسبة للقروض الممنوحة في أطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 2016.

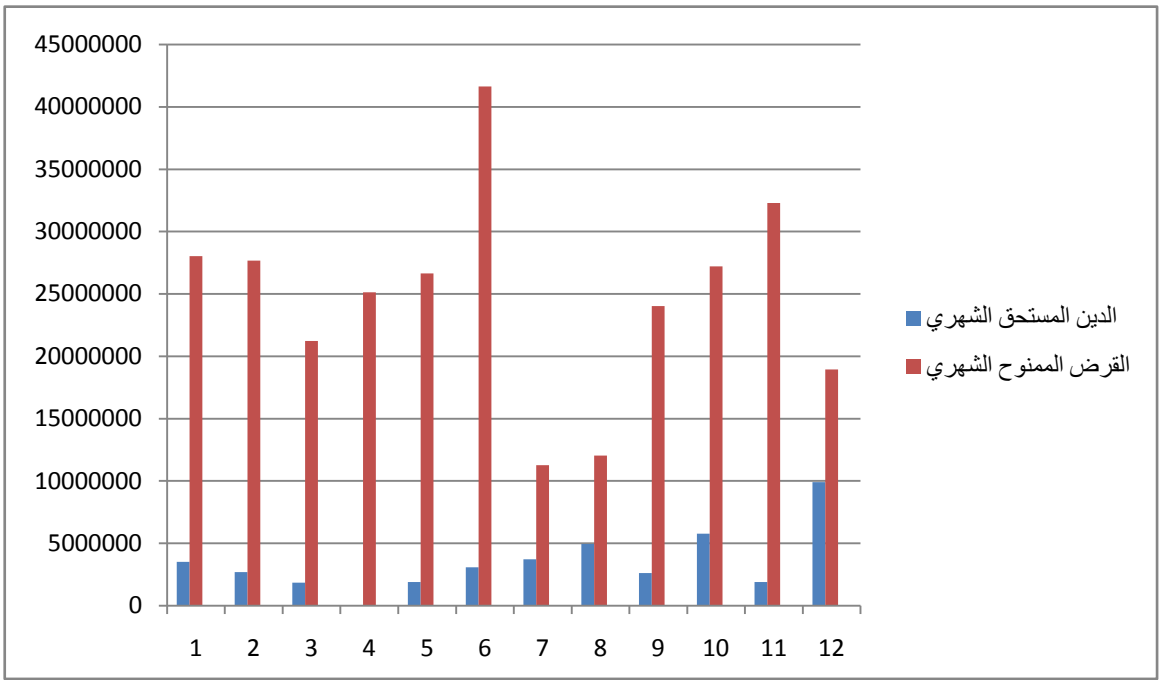

المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

التمثيل البياني يمثل منحى قياس الخطر الشهري بالنسبة للقروض الممنوحة في أطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 2016 حيث كانت في الشهرين جانفي و فيفري متساوية ثم انخفضت في شهر مارس وارتفعت في الشهرين ابريل لكن في شهر جوان ارتفعت كثيرا ثم عادت إلى الانخفاض في الشهرين جويلية و أوت ثم ارتفعت من جديد في الأشهر سبتمبر،أكتوبر ،نوفمبر وانخفضت قليلا في شهر ديسمبر.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني الموالي الذي يمثل منحنى قياس خطر الديون بالنسبة للتحصيلات المتعلقة بالقروض الممنوحة في أطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 2016 أن نسبة الدين كانت مختلفة

خلال السنة حيث كانت منخفضة في الشهرين جانفي وفيفري ثم أرتفعت كثيرا في الشهرين ماي وديسمبر لكنها كانت منخفضة في الأشهر التالية: جوان،جويلية ،أوت،سبتمبر،أكتوبر، نوفمبر[1].

الشكل (04): قياس خطر الديون بالنسبة للتحصيلات المتعلقة بالقروض الممنوحة في أطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سنة 2016 .

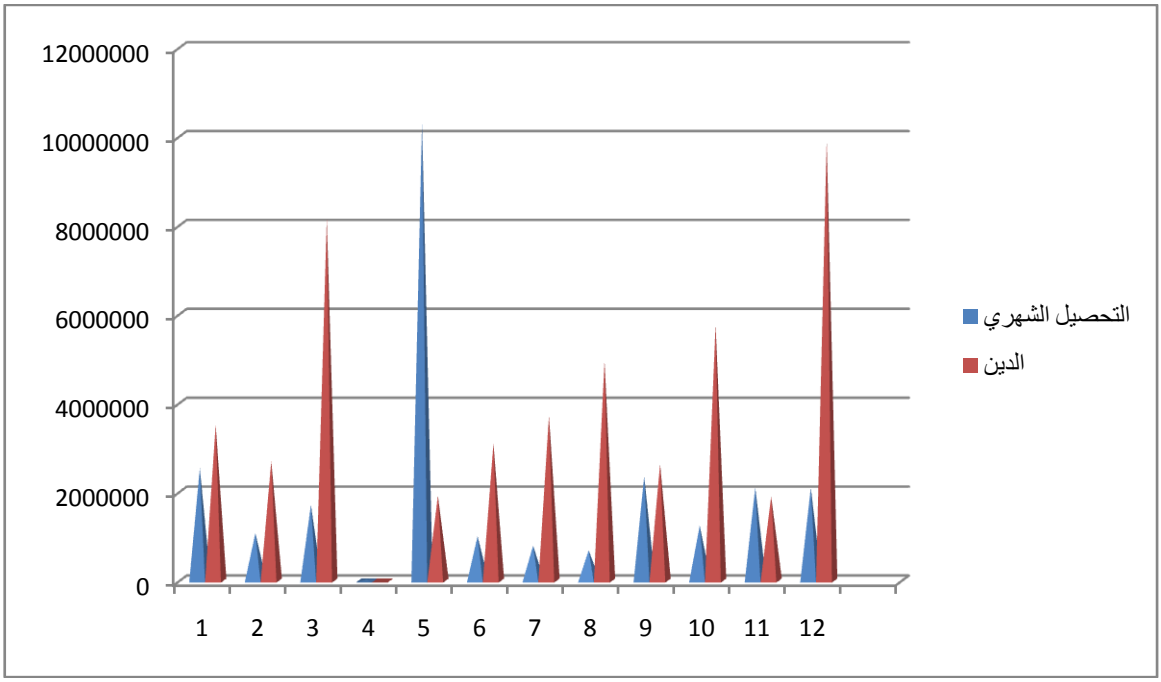

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول أعلاه .

من خلال الشكلين(03)و(04) نلاحظ ما يلي :

إن في شهر جانفي من سنة 2016 كانت القروض الممنوح في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مبلغ قدره 28037000 دج إما قيمة الدين فكانت 3509000دج حيث حققت نسبة الخطر13%

أما بالنسبة لتحصيل الشهري تحصلنا على مبلغ 2533000 دج، ونسبة خطر 72% و في شهر فيفري انخفضت قيمة القرض الممنوح إلى 27684000 دج كما انخفضت كذلك نسبة الدين المستحق إلى

[1] معلومات مستخرجة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار.

2686000 دج ونسبة الخطر كانت 10 %وفيما يخص قيمة التحصيل كانت 1070000 دج ونسبة الخطر 40% و بقية نسبة القرض الممنوح ونسبة الدين و الخطر في انخفاض إلى غاية شهر جوان ارتفعت بقليل نسبة القرض الممنوح حيث بلغت 41632000 دج وكذالك نسبة الدين ارتفعت إلى حوالي 3085000 دج ونسبة الخطر إلى 7%، ثم تراجعت نسبة القرض الممنوح الى18932000 دج في شهر ديسمبر إما بالنسبة لدين فارتفع إلى 9917000 دج وكذالك نسبة الخطر بلغت 52% وكذالك بنسبة لتحصيل الشهري الذي بلغ 2089000 دج ونسبة الخطر 21% .

خلاصة الفصل :

يواجه البنك الفلاحة والتنمية الريفية مخاطر سيولة عالية وذالك بسبب طبيعة التمويل الذي يتميز به ,إلا انه مجبر على استخدام وسائل محددة لتعامل مع مخاطر السيولة ,التي يصعب عليه التحكم فيها أو التنبؤ باحتمال حصولها إلا أنها تؤثر عليه بشكل مباشر .لذا وجب عليه البحث عن السبل لتخلص منها أو التخفيف من حدوثها وذالك من خلال تحديث المنطقة التي ينتج عنها الخطر ,وكذالك قياس درجة الخطر وتحديد مستوى الخطر بمستوى مقبول , وأفضل وسيلة لتجنب هذا الخطر عليه الاحتفاظ بالجانب الوقائي ومن أهم النتائج المتوصل لها نستخلص مايلي :

* على البنك إن يعتمد على أساليب كمية في قياس السيولة لديه ,وذالك من خلال وضع استراتيجيات لمراقبتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة النقص في السيولة .

* لقد لقي بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة صعوبات لمواجهة السيولة نظرا لعدم توفير الأدوات الكافية لحل مشاكل السيولة لديه.

* يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية إن يوفر نظام رقابة داخلي لتحقق من كفاية سياسة السيولة وتحسين تنفيذها.

الخاتمة العامة

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة السيولة إلا إنها تمثل الأساس الجوهري في المؤسسات المصرفية

وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة ومعرفة أسبابها ، والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة السيولة على التحوط وتجنب أثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة ومخاطر السيولة بصفة خاصة مستحيل، فالخطر يضل قائما في جميع نشاطات البنك ،وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية ،أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها ،ويعد تحليل السيولة أساس متابعة وإدارة مخاطر السيولة المصرفية ، كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ،زمن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر .

نتائج الدراسة :

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع من خلال دراستنا لمختلف فصول البحث ,تم التوصل إلى النتائج الآتية :

* تعتبر السيولة وإدارتها من أهم القضايا التي تشغل البنك كونه إذا احتفظ بسيولة عالية سيحرمه من تحقيق الأرباح وفي نفس الوقت توظيف السيولة المتوفرة لديه سيعرضه إلى عجز في السيولة.

* الاهتمام بفائض السيولة يمكن البنك من تحقيق أرباح

* نجاح البنك في القيام بواجباته بكفاية يعتمد على قدرته الإدارية وكفاءة هذه الإدارات في تفادي مخاطر السيولة .

* يعتمد سداد القروض على قدرة المشروع الممول تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك .

* البنوك تمنح قروض لكنها بالمقابل لا توجد مراقبة لهذه المخاطر.

* افتقار البنك لأساليب حديثة في قياس ومراقبة مخاطر السيولة .

* يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أساليب تقليدية في إدارة المخاطر فالقروض تأخذ مقابلها ضمانات.

الاقتراحات والتوصيات:

* العمل على توفير أدوات قياسية مالية لتجنب مخاطر السيولة .

* يجب على البنك أن يكتشف نقاط القوة والضعف التي قد يتعرض من جهة السيولة ,خاصة في الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة .

* وضع مؤشرات للمساعدة على التعرف على مشاكل السيولة .

* على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبني إستراتيجية مصرفية شاملة تعمل على رفع الكفاءة والتقليل من الخسائر.

* على بنك الفلاحة والتنمية الريفية البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة مخاطر السيولة .

* على بنك إن يكون العنصر البشري ويثقفه ليكون قاردا على تسيير البنك وإدارة مخاطر السيولة تسمح في المستقبل بالتنبؤ بالمخاطر والتقليل ما أمكن من ظهورها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع.

الكتب

01- السعيد فرحات جمعة،الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)،دار مريخ للنشر والتوزيع ،بدون طبعة.

02- اسعد حميد العلي،إدارة المصارف التجارية ،مدخل إدارة المخاطر ،جامعة مؤتة، الذاكرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،2013.

03- أحمد شعبان محمد علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2014 .

04- رائد محمود ابو طربوش، الأحتيال والبورصة العالمية، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى، 2010م،1431ه.

05- طلعت اسعد عبد الحميد،أساسيات أدارة البنوك،بدون طبعة،1987.

06- طارق عبد العال حماد،إدارة المصارف ،أفراد،شركات ،بنوك،مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،بدون طبعة،2007.

07- طارق عبد العال حماد،تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)،كلية التجارة،جامعة عين شمس،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،بدون طبعة،1999م.

08- محمد سعيد أنور سلطان،إدارة البنوك،قسم إدارة الأعمال،كلية التجارة،جامعة الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة،بدون طبعة،2005.

09- مهند حنا نحولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية،دار راية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2010م،1430ه.

10- محمد محمود العجلوني،البنوك الإسلامية(أحكامها،مبادئها،تطبيقاتها)،دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،بدون طبعة.

11- نعيم نمر داوود،التحليل المالي،دراسة نظرية وتطبيقية،دار البداية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2012م،1433ه.

12- صلاح الدين السيسي،الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال،تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية،دار الكتاب الحديث،بدون طبعة،2011م.

13- عبد الكريم شنجار العيساوي،السيولة في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2014م،1435ه.

14- عبد الحميد الشواربي،محمد الشواربي،إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظرية والمصرفية والقانونية الإسكندرية،دون طبعة.

15- عبد الغفار حنفي، عبد السلام ابو قحف،إدارة البنوك وتطبيقاتها ،الطبعة الأولى،دون سنة.

16- عبد الحق بو عتروس،الوجيز في البنوك التجارية ،عمليات ،تقنيات وتطبيقات ،جامعة منشوري قسنطينة دون طبعة.

17- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، دون طبعة ، 2002 .

18- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، دار المعارف الإسكندرية، دون طبعة ، 2005 م.

19- سيام الحجازي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني ،الطبعة الثانية ، 2009م ،1430ه.

20- هجل عجمي جميل الجنابي،النقود المصرفية والنظرية النقدية،دار وائل للنشر والتوزيع ، دون طبعة ،2009.

21- هاني جزاع أرتيمية وسامي محمد عكور،إدارة الخطر والتأمين،منظور إداري كمي إسلامي ،دار حامد الاردن، الطبعة الأولى،دون سنة.

22- وجدي حامد حجازي ،تخطيط وإدارة السيولة النقدية ،دار التعليم الجامعي للطباعة والتوزيع،دون طبعة 2010م.

23- لانس ميور،أزمة السيولة وإدارة التدفقات النقدية ،القاهرة،يوليو 1999م.

المذكرات

01- أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية،دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية،مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية،2012،2013.

02- أحلام محبي،تقييم المؤسسات من وجهتي البنك دراسة حالة الأشغال العامة،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

03- حياة نجار ،إدارة المخاطر المصرفية ،وفق اتفاقية بازل ،دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية،أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس، سطيف،2013،2014.

04- رمضان مريزيق،تأثير نسب الربحية ونسب السيولة على القيمة السوقية للمؤسسة المسعرة،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي ،علوم اقتصادية،علوم التسيير،علوم تجارية،شعبة العلوم المالية والتجارية،2013،2014.

05- مفيدة بوقصة، أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة، مذكرة مقدمة لأستكمال متطلبات الماستر أكاديمي ،العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير ،علوم تجارية،2010،2011.

06- ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،2013،2014.

07- نصر رمضان أحلاسة،دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة(دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة)،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2013،2014.

الملتقيات.

01- بدر الدين قريشي مصطفى، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية ،ملتقى الخرطوم للمنتجات الإسلامية ،النسخة الرابعة،5-6 أفريل 2012م.

02- حسين علي محمد منازع ،مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي مع فقه الاقتصاد الإسلامي،خلال الفترات،26-27-2016.

03- محمد على القري،أليات التحوط في العمليات المالية الإسلامية ،المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية،هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ،جامعة المالك عبد العزيز-جدة.

04- ياسر عبد طه الشرفاء، دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، اليوم الدراسي الذي تقيمه وحدة الدراسات التجارية في الجامعة الإسلامية،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،1996م.

المجلات.

01- أحلام بو عبدلى،حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة،مجلة الوحات للبحوث والدراسات ،المجلد 7،العدد2،100-144-2014.

02- بلعزوز بن علي،استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ،جامعة الشلف /مجلة الباحث،العدد2009،2010،7.

03- عبد الواحد سعيد عمران،أثر إدارة المخاطر (السيولة الائتمان، رأس المال) على درجة الأمان المصرفي،دراسة تطبيقية على المصرف الوطني التجاري خلال الفترة 2010،2014، العدد 30 لسنة2015 2015/08/25.

المقابلات الشخصية

مقابلة شخصية مع العميل لعصب عبد القادر مسؤول مصلحة نائب المدير المكلف بمتابعة أخطار القروض ما قبل المنازعات ،وكالة ادرار(252) .

الملاحق

ترتكز هده الدراسة اهتماماتها على مدى معرفة الدور الذي يلعبه التحوط في التقليل من مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية، وذلك بإلقاء الضوء على أهم التعارف والمفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، والتعرف على مدي أهمية أدارة السيولة ومدي تطبيقها للإجراءات والطرق الأساسية للحد من مشاكل خطر السيولة ،ولمعالجة هذا الموضوع تم إجراء دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار،وبعد تحليله واختبار فرضياته تم الوصول إلى جملة من النتائج أهمها:

- تعتبر مخاطر السيولة من أهم القضايا التي تشغل البنك لذا يجب عليه التعامل معها بحزر لكي لا يقع في أزمة يترتب عليه عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المستحقة

- ضرورة قيام البنك بالعمل على توفير ادوات قياسية لتجنب مخاطر السيولة .

الكلمات المفتاحية: التحوط ، مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السيولة.

Abstract:

This study aims to identify the role played by hedging in reducing liquidity risk in banking institutions, by shedding light on the most important definitions and concepts related to this subject, and to show the importance of liquidity management And apply them to the basic procedures and methods to reduce liquidity risk problems,

In order to address this issue, an applied study was conducted on the Agricultural and Rural Development Bank in Adrar,After analyzing and testing its hypotheses, a number of results were reached,

-Liquidity risk is one of the most important issues for the bank, so it must deal with it carefully so that it does not fall into crisis so It would be unable to meet its obligations

-The Bank should work to provide standard tools to avoid liquidity risks.

Keywords: Hedging, Liquidity Management, Liquidity Risks, Liquidity Risks Management.